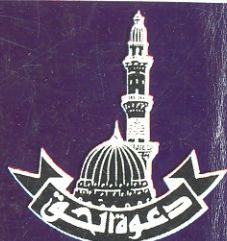


المركز القانوني الدولي لمدينة القدس

بقلم الدكتور
جعفر عبد السلام



كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

السنة الرابعة عشرة
محرم ١٤١٦ هـ

العدد

١٥٧



كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس

د. جعفر عبد السلام

السنة الرابعة عشرة

محرم ١٤١٦ هـ - العدد ١٥٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مدينة القدس عبر التاريخ

تمهيد :

من المسائل التي تثير مشكلات كبيرة في المفاوضات الجارية بين الأطراف العربية والطرف الإسرائيلي، هي إيجاد حل لمشكلة القدس؛ وتحاول إسرائيل أن تبعتها من أن توضع في جدول المفاوضات حالياً حتى لا يؤدي الخلاف حولها إلى إنهاء المفاوضات كلها.

وفي تقديري أن أصعب نقط الخلاف بين الطرفين ستكون مسألة القدس، لذا فقد خصصت هذا البحث للبحث عنها للعديد من الأسباب التي سوف أبحث عنها؛ حيث إن القدس هي أهم مدينة في العالم بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة من حيث عدد المآثر الموجودة فيها، ومن حيث عدد من يقدها من الناس، ففيها العديد من المآثر الإسلامية مثل: المسجد الأقصى وقبة الصخرة، والعديد من المساجد والأوقاف والمدارس.

وعلى ذلك فإذا كانت هناك حاجة إلى حماية المقدسات الدينية فإن مدينة القدس تعد المجال الطبيعي لأعمال قواعد الحماية القانونية للمقدسات الدينية.

لقد أسرى الله سبحانه وتعالى برسوله محمد ﷺ من البيت الحرام في مكة المكرمة إلى المسجد الأقصى ليريه من آياته الكبرى في هذا المكان المقدس وسجل ذلك في آياته الكريمة ﴿سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً

من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير^(١) والتفاصيل التي تروى بها قصة الإسراء والمعراج تجعلنا نستلهم وجوهاً من البركة والتقديس تجعل عقول وأفئدة المسلمين في كل زمان ومكان تهفو إليه؛ ويكفي أن الرسول ﷺ وصل إلى المسجد الأقصى ليجد الأنبياء في انتظاره لكي يؤمهم في الصلاة، ويكفي أنه صعد من المسجد إلى الأفق الأعلى ليتلقى التوجيه الرباني عند سدره المنتهى، ﴿ولقد رآه نزلة أخرى، عند سدره المنتهى عندها جنة المأوى. إذ يغشى السدره ما يغشى ما زاغ البصر وما طغى. لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾^(٢).

وكان من الطبيعي أن يتقدس هذا المكان عند المسلمين، كما كان من الطبيعي - والإسلام خاتم الشرائع ورسوله خاتم النبيين، ورسالته تكمل كافة الرسائل والدعوات التي سبقته - أن يسعى المسلمون لفتح بيت المقدس، وقد تحقق لهم ذلك في فترة ازدهار الدولة الإسلامية، وحرص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على دخول القدس والصلاة فيها، وقد كتب عهداً للحاكم المسيحي للمدينة «العهد العمرية»، هذا العهد كان يتضمن وضع المدينة تحت الحكم والحماية الإسلامية وعدم السماح بدخول اليهود إليها أو العيش فيها، وظل هذا الحكم الإسلامي لبيت المقدس فترة طويلة، بدأت في عام ٧٣٦ وانتهت في عام ١٩١٧ عندما دخلت القوات الانجليزية المدينة. وهكذا فبينما

(١) سورة الإسراء آية : ١ .

(٢) سورة النجم : الآيات ١٣-١٨ .

حكم اليهود المدينة لمدة ٧٠ عاماً حكمها المسيحيون لمدة ٣٠٠ عاماً وحكمها المسلمون لمدة تزيد على ألف عام . كما أن الحكم الإسلامي هو آخر مراحل حكم هذه المدينة ، حيث أعطاهها طبيعة عربية إسلامية واضحة من حيث المكان والسكان وكافة مظاهر الحياة والعمران .

فاختياري للقدس وللحديث عنها بالذات كونها بلداً للمقدسات إنما يعكس العلاقة التي تتوافر دائماً بين نظام الحكم والطبقة المسيطرة على البلد وبين التقديس التي تعطي لأماكن عديدة فيها .

ومن ناحية ثانية فإنني باختياري للحديث عن القدس إنما اختار نموذجاً يدل على أن للدين تأثيراً كبيراً على مختلف أوضاع حياتنا وأن الإنسان مهما انفصل عن دينه ومقدساته لفترات من الزمان فإنه لا يلبث أن يعود إلى نفسه وإلى ما يقده . ان تاريخ القدس يدلنا دائماً على نوع الحكم الذي يجب أن يقوم فيها . فإذا كان اليهود لسوء خُلُقِهِمْ قد تم اخراجهم من القدس وهدم معبدهم وسببهم ، وذلك على يد نبوخذ نصر ، ثم على يد الحاكم الروماني هيرود . فإنهم قد اختاروا العنف دائماً ليردوا به على العنف الذي وُجِّهوا به ، ولهذا فقد كانت لهم دائماً مؤامراتهم التي كانوا يحاولون بها العودة إلى أرض فلسطين .

ويشهد التاريخ أن الفترة الوحيدة التي شهدت هدوءاً كاملاً وساحة فائقة كفلت لأتباع كافة الأديان أن تصل إلى أماكنها المقدسة في حرية تامة ، وأن تؤدي شعائرها الدينية فيها كما تشاء هي فترة الحكم الإسلامي للمدينة والتي امتدت كل هذا الامتداد التاريخي . لذا فإنه بقدر كبير من التجرد نستطيع أن نقول إنَّ نموذج الحكم العربي الإسلامي هو الذي يجب أن يتحقق في تلك المدينة .

ومن ناحية ثالثة فدراسة القدس تجعلنا نتطرق إلى القضية الرئيسية أقصد قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهما على أي الأحوال من أعقد قضايا العصر، فهذه القضية تفرض نفسها على العالم كله وعلى منظماته السياسية وغير السياسية، منذ أن وجدت في بداية هذا القرن، وحتى الآن. إنها أحد البنود الدائمة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أنها دائماً أمام مجلس الأمن ومع الزمن صارت تعرض بين الحين والآخر في جدول أعمال بعض الوكالات المتخصصة كاليونسكو ومنظمة الطيران المدني، فضلاً عن إنشاء العديد من اللجان والهيئات التي تضطلع بمسؤوليات دولية ترتبط بها مثل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، واللجنة المختصة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، إلى غيرها من الهيئات والوكالات. ولا أعني أنني سأدخل في تفاصيل المشكلات القانونية للقضية الفلسطينية وإنما أعني أن دراسة الوضع الخاص بالقدس لا يمكن أن تنفصل عن دراسة حل المشكلة الفلسطينية والتي من المتفق الآن على ضرورة تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين على الأرض الفلسطينية المحتلة ومن بينها القدس، وإن كانت طبيعة المقدسات تفرض نفسها على الحل القانوني هنا، فلا بد أن يراعي أي حل يحقق حماية المقدسات الدينية في المدينة المقدسة وماكتب في هذه الموضوعات ولا زال يكتب كثير، والمهم أن نصل إلى صلب المشكلات المتصلة بالمدينة المقدسة ونظامها القانوني وكيف يؤثر فيه وجود قيم دينية وثقافية وأماكن مقدسة لدى ملايين من الشعوب التي تعيش في الكرة الأرضية كلها.

لقد كان للشعب الفلسطيني دائماً مواقف التي دافع فيها عن

قضاياه وعن وطنه، والتي ناب فيها عن أمته العربية والإسلامية في الكفاح البطولي ضد من اغتصبوا أرضه وجاثوا خلال دياره عابثين بكل مقدسات، معتدين على كل حقوق، ولكن الأمانة تقتضي أن نذكر أن التحرك العربي لم يكن أبداً في الفترة المعاصرة للقضية - أي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن -، على المستوى المطلوب للدفاع عن الحقوق ولمواجهة القوى المعادية له .

وهنا يجب أن نصل إلى لب الصراع . فنحن ازاء صراع حضاري طرفه الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، والعرب . ولابد أن نفهم الصهيونية على أنها جزء من حركة الاستعمار العالمي فالصهيونية تقف مع الاستعمار العالمي الذي ولى في شكله العسكري، ولكنه يستخدم أنماط أخرى من وسائل السيطرة وبسط النفوذ، ولذا لا يمكن أن نفصل بين الاستعمار الغربي والذي تقف على رأسه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية، والمخططات الصهيونية للتوسع على حساب الحقوق العربية وابتلاع مزيد من الأرض العربية وفرض سيطرة دائمة تستهدف جعل المنطقة في قبضة المصالح الغربية، وبالجملة فإن قضية القدس في النهاية لا يمكن حلها إلا على ضوء الحلول التي سيتم حسم القضية الفلسطينية بها .

إن القدس تفرض نفسها على البحث باعتبارها المدينة الوحيدة في العالم التي تجمع مقدسات تنتمي إلى كافة الديانات الكبرى في العالم وهي الإسلام واليهودية والمسيحية . ولو كانت هذه المدينة قد استمرت تحت الحكم العربي الإسلامي كما كانت في معظم فترات تاريخها لما كانت هناك مشكلة ولكن خضوع هذه المدينة للحكم الإسرائيلي، وقيام

اسرائيل بضمها إليها في نطاق مايعرف «بالقانون الأساسي» وذلك بعد أن تمكنت من إلحاق هزيمتين بالدول العربية، الأولى عام ١٩٤٨، والثانية عام ١٩٦٧.

لقد كان لخضوع هذه المدينة المقدسة في قبضة اسرائيل آثار ضارة بالإنسانية كلها، حيث شرعت في تغيير الطبيعة الجغرافية والديمقراطية للمدينة، وأخذت تطبق عليها سياسة التهويد بما يتضمنه ذلك من الاستيلاء على الأراضي لإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، وإقامة أبنية أخرى تخالف الطابع العام للمدينة، فضلاً عن الاعتداء على الأماكن المقدسة للديانات الأخرى، بالحرق تارةً وبالحدم والتغيير تارة أخرى، إلى غير ذلك من الوسائل المعروفة التي اتبعتها اسرائيل ولازالت تتبعها حتى الآن لتحقيق مخططات واسعة في الاستيلاء على كافة الأراضي في فلسطين المحتلة، بل والتوسع على حساب الدول العربية الأخرى.

وتمثل الممارسات الإسرائيلية مخالفات قانونية دولية، وموضوع هذه الأوراق لا يتصل بكل ماقتضيه القوى الصهيونية من مخالفات في هذه المدينة، وإنما يقتصر دورها على تلمس المخالفات المتعلقة بالإساءة إلى المقدسات بشكل عام والمقدسات الإسلامية والمسيحية بشكل خاص.

على أننا لا نستهدف القيام ببحث يسجل المخالفات الإسرائيلية ضد المقدسات في القدس، وإنما يهمننا أن نعرض هذه الأعمال على قواعد القانون الدولي لنخلص إلى إظهار المبادئ التي تحرم هذه الأعمال، ولنظهر أيضاً العقوبات التي ينبغي أن توقع على المسؤولين عنها.

إن قداسة الأماكن في هذه المدينة قد جعلت الصراع الدولي عليها

قوياً منذ أقدم الأزمنة، ونستطيع أن نقرأ من تاريخها تعاقب القوى التي سادت ثم بادت في أتون الصراعات الدولية التي وجدت منذ التاريخ الإنساني واستمرت حتى الآن.

وقد قامت الأمم المتحدة منذ أن وضعت المشكلة الفلسطينية في جدول أعمالها بواسطة بريطانيا باعتبارها الدولة التي كانت متدبة على فلسطين بدور له أهميته النظرية والعملية على الأقل من ناحية توضيح المبادئ القانونية التي تنطبق على المدينة وعلى الأفعال التي تقوم بها إسرائيل فيها، هذا الجهد اضطلعت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل رئيسي وكان لمجلس الأمن دوره كذلك وإن كان هذا الدور لم يكن فعالاً أبداً بسبب التدخلات التي تمارسها الدول الكبرى - وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا - من أجل عدم صدور أي قرار قوي يدين إسرائيل أو يحاول توقيع أية عقوبات أو اتخاذ أية تدابير فعالة ضدها. ومع هذا لم يستطع المجلس أن يتجاهل أبداً بعض الحقائق الأساسية التي اقتنع بها المجتمع الدولي بالنسبة لمدينة القدس على وجه الخصوص، حيث إننا نجده يدين التغيرات التي تدخلها إسرائيل على طبيعة المدينة ويؤكد ما يجب أن يتوافر للمقدسات الدينية فيها من حماية.

ونستطيع أن نؤكد في هذه الدراسة أن القانون الدولي يضيف حماية واسعة على المقدسات التي توجد في المدينة وأن كافة مصادره تتضمن أحكاماً لها أهميتها، فنجد هذه الحماية واردة في «المبادئ العامة للقانون» إذ إن الأنظمة القانونية الرئيسية للدول المختلفة تنظمه؛ كذلك الأعراف الدولية، وأخيراً تضمنت هذه الحماية مجموعة اتفاقيات هامة

أقرت حماية واسعة لهذه المقدسات في وقت السلم وفي وقت الحرب ، وفي ظل نظام الاحتلال الحربي كذلك .

ولايضاح هذه الأمور المتشابهة سنقسم هذه الدراسة إلى - خمسة فصول - نتناول في الفصل الأول المركز القانوني الدولي للقدس قبل الإحتلال لنوضح فيه على الخصوص السيادة الحالية على المدينة وفقاً لأحكام القانون الدولي .

أما الفصل الثاني فسوف نتناول فيه المركز القانوني الدولي لمدينة القدس بعد الاحتلال .

ونتناول في الفصل الثالث الحماية القانونية للمقدسات الدينية في ظل القانون الدولي .

كما نتناول في الفصل الرابع تأثيرات القدس الدينية على المركز القانوني الدولي لمدينة القدس .

أما الفصل الخامس فسوف يكون عن السياسات الإسرائيلية وتغييرها لمعالم مدينة القدس .

الفصل الأول

**المركز القانوني الدولي
لمدينة القدس قبل الاحتلال**



توافرت مجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية على اعطاء أهمية خاصة لمدينة القدس ، وجعلت منها دائماً مدينة تختلف في وضعها ربما عن سائر مدن أخرى في العالم ، إذ إن المدن المقدسة الأخرى تتوافر فيها صفة التقديس فمكة والمدينة تتوافر فيهما ديانة واحدة بالنسبة للمسلمين ، والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين كذلك ، أما القدس فهي المدينة المقدسة بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الثلاثة ، اليهودية والمسيحية والإسلام .

وليس من هدفنا في هذه الدراسة أن نعرض تفصيلاً للتاريخ السياسي والقانوني لمدينة القدس لأن ما يهمنا أكثر هو الوضع القانوني لهذه المدينة في الوقت الحاضر ، وإن مانعنا قبل ذلك إنما نستهدف به توضيح الوضع الحالي ، لهذا لن نطيل الحديث فيه .

وإذا كان التاريخ الحضاري للعالم يبدأ بالحضارات القديمة فقد رأينا صلات وثيقة بين القدس والحضارات القديمة جميعها المصرية والآشورية والبابلية ، بل كانت محلاً لصراع طويل بين مختلف الحكام والحضارات .

ويهمنا من حلقات هذا الصراع ذلك الذي قام بين العبرانيين والسكان الأقدمين للقدس من «اليبوسيين» ، والذي انتصر فيه العبرانيون وأسسوا أول دولة في فلسطين في عام ١٠٠٠ قبل الميلاد بعد حرب طاحنة سفكت فيها دماء غزيرة ثم حلقات الصراع بينهم وبين الحضارات الأخرى التي سادت في الشرق والتي قضت على هذه الدولة في أبناء سليمان ، لينتهي وجود هذه الدولة إلى الأبد . وقد سيطرت

حضارة اليونان وحضارة الرومان بعدها على العالم، وسيطرت على القدس، ثم قامت الحضارة الإسلامية بعد ذلك وانتهت الحكم الروماني لهذه الدولة ليتم حكم العرب المسلمين للمدينة التي بنوها هم في الأصل وليستمر الحكم العربي الإسلامي لها حتى بداية هذا القرن، وان تخلله فترة حكم صليبي متعصب قام به الغرب المسيحي في إطار ماعرف تاريخنا بالحروب الصليبية، كما أنه من الضروري أن ننوه إلى أن مراكز السيطرة الإسلامية على المدينة قد انتقلت من الحكم الإسلامي للخلفاء الراشدين إلى حكم بني أمية إلى حكم بني العباس، ثم عهد الدولة الفاطمية فالأيوبيّة فالمملوكية فالعثمانية وان ارتبط جزء هام من تاريخ المدينة بصلاح الدين الأيوبي وانتصاره على الصليبيين وخراجهم من القدس ليضع أسساً للتسامح والمحبة في هذه المدينة المقدسة. وبعد الحكم العثماني وقعت تحت الاستعمار الصهيوني بدءاً من عام ١٩٤٨- لتدخل أتون الصراع الحضاري بين العرب والصهيونية ولتمر بحلقات غريبة تظهر ما يضممره الغرب للعرب والمسلمين من كراهية ولتشهد تأثيراً له أهميته بالقوى المختلفة والتعرض كذلك على منابر الهيئات الدولية والمنظمات الدولية لعالمنا المعاصر.

القدس تحت سيطرة العبرانيين

الواقع أنه لا خلاف حول أن أول من سكن مدينة القدس وسيطر عليها هم اليبوسيون العرب-، وينحدر اليبوسيون من الكنعانيين وهم فرع من الساميين الذين نزحوا من الجزيرة العربية وسكنوا المدينة وعمروها من قبل الميلاد. لذا فقد كان الاسم الأول لمدينة القدس في هذا التاريخ الغابر هو «يبوس».

وبين اليبوسيين والعبرانيين قامت معركة هامة (عام ١٠٠٠) قبل الميلاد بانتصار العبرانيين على يد «داود» عليه السلام الذي كوّن أول مملكة يهودية في فلسطين في عام ١٠٠٠ قبل الميلاد. وخلفه في حكم المدينة ابنه سليمان عليه السلام.

وهكذا شهدت المدينة في مرحلة من الزمن دولة عبرانية قامت عليها تلك الدولة التي أسسها النبي داود وخلفه في حكمها ابنه سليمان الذي تم تشييد المقدسات الدينية اليهودية في عهده، فقد بنى المعبد الذي أطلق عليه «هيكل سليمان» بناه بيتاً للرب كما تشير نصوص التوراة. ولكن اليهود لم يوقروا حرمة هذا البيت في عهودهم المختلفة، بل يسجل التاريخ عنهم أنهم «اعتدوا على حرمة هذا المعبد وأضاعوا بهاءه ورويقه، إذ حولوه إلى سوق للبيع والشراء، ويتزاحم في ساحته تجار الثيران والكباش والحمام ويصبح مربطاً للأنعام في عهودهم الأولى» وهكذا غطى خوار البقر وثغاء الانعام على صلوات الكهنة وتراتيل

اللاويين . ولقد تنبأ المسيح عليه السلام نهاية هذا البناء وقال لتلاميذه : «أترؤن هذه الأحجار العظيمة ، لا يترك حجراً على حجر إلا وينقض» . وقد تحققت نبوءته قبل خمس وثلاثين سنة على هذا الحديث ، إذا اختفى هذا الصرح من البناء بعدها^(١) .

ولم تستمر هذه الدولة العبرانية طويلاً فقد انقسمت في عهد أبناء سليمان إلى مملكتين هما اسرائيل ويهوذا ، حيث اتخذت مملكة يهوذا من القدس عاصمة لها ، وتعرضت المملكتين للتدمير الشامل . فقد قام الآشوريون بتدمير مملكة اسرائيل في القرن الثامن قبل الميلاد وأسروا سكانها «السبي الأول» . وتحطمت المملكة الثانية في عام ٥٨٧ - القرن السادس قبل الميلاد - على يد نبوخذ نصر الذي حطم هيكل سليمان ومدينة القدس وأخرج سكان المدينة منها محققاً ما أطلق عليه السبي الثاني حيث أخذهم إلى بابل كأسرى بعد أن ذبح قائدهم وقتل أبناءه . وبذلك ينتهى عصر السيادة اليهودية على فلسطين .

ومن المؤكد أن اليهود عادوا بعد هزيمة كورش للبابليين في عام ٥٣٩ واعدادوا بناء المعبد ، ولكن فلسطين خضعت في هذه المرة للحكم

(١) راجع في تفاصيل هذه المرحلة :

Joelle le Morzeleco, la question de jerusalem devant l'organisation des Nation unies, Toom, I.P.13, thise, Iym III 1976.R

وقد روى عن الرسول ﷺ أن الله أوحى إلى داود أن ابن في بيتاً اذكر فيه ، فخط داود خطة بيت المقدس فإذا تريعه بيت رجل من بني اسرائيل فسأله داود أن يبيعها إياه فأبى . فحدثه نفسه أن يأخذه ، فأوحى الله إليه أن ياداوود امرتك أن تبني في بيتاً اذكر فيه فأردت أن تدخل في بيتي الغضب وليس من شأن الغضب ، ان عقوبتك الابنية . قال رب فمن ولدي ، قال فمن ولدك ، وبناه سليمان بن داود .

(٢) من الثابت أنه بعد أن قضى كورش على مملكة البابليين . حكم الفرس الامبراطورية البابلية كلها حتى حدود مصر . وقد منح الفرس المسيحيين من اليهود حق العودة إلى اورشليم وعاد بعدهم وفضل البعض الآخر البقاء في المنازل التي أقاموها على نهر دجلة . ولكن «كورش» شرع في إعادة بناء المعبد ومات قبل أن يكمله وأتم «خشمينا» البناء في ٤٥٢٥ قبل الميلاد عندما المدينة كما وحدد حدود مدينة القدس بأنها «بلدية القدس الحالية والمراكز والقرى» .

الفارسي ولم تحكم منهم بعد ذلك أبداً^(٢) وتفصيل ذلك أن الدولة الفارسية سقطت في يد الاسكندر الاكبر الذي وصل إلى اورشليم واستولى عليها، وقام بهدم المعبد مرة ثانية في عام ١٧٠ قبل الميلاد^(١). وخضعت اليهود بثورة ضد هذا الحكم أدت إلى التخلص منهم نهائياً من المدينة في عام ٧٠ قبل الميلاد، وتم إزالة اورشليم حيث قام الرومان ببناء مدينة أخرى فوقها سميت باسم «ايليا».

ويجب التوقف عند مرحلة الحكم الروماني للمدينة إذ قد استمر فترة طويلة لتتعرف على بعض الأحداث الهامة التي وقعت وأثرت في تاريخ المدينة.

(١) كان ذلك في القرن الثالث قبل الميلاد وخضعت اورشليم لحكم بطليموس الذي نقل كثيراً من الاسرى اليهود إلى الاسكندرية حيث اتخذها عاصمة لدولته .

القدس تحت السيطرة الرومانية

تمتد فترة السيطرة الرومانية على القدس منذ عام ٦٣ قبل الميلاد إلى عام ٦٣٧ ميلادية، وهو التاريخ الذي دخل فيه المسلمون المدينة بعد هزيمتهم للرومان، وإن كانت السيطرة الرومانية على المدينة لم تكن كاملة في بعض الفترات، حيث كان الصراع بين الرومان واليهود على أشده، خاصة بعد مولد المسيح عليه السلام وظهوره في فلسطين قرب المدينة المقدسة، التي شهد معبدها محاوراته مع كهنتهم، ومحاولاتهم العديدة للتخلص منه، حتى شرعوا في قتله، ورفعوه الله إليه وخلصه من شرورهم.

ولعل بداية التقديس المسيحي للمدينة ترجع إلى اعتناق الامبراطور الروماني قسطنطين المسيحية في القرن الرابع الميلادي واعلانها ديناً رسمياً للدولة عام ٣١٣م، وإلى قيام والدته الامبراطورة هيلانة بزيارة القدس عام ٣٢٦ وحصرها للأماكن التي شهدت دعوة المسيح ثم أقامتها لكنيسة القيامة التي يعتقد المسيحيون أن المسيح مدفون فيها^(١).

ومن أهم الأسماء التي برزت في هذه الفترة اسم الامبراطور الروماني هورديان إذ شهد اليهود نهاية درامية لهم ولمدينتهم على يديه، فقد حول المدينة إلى مستعمرة يهودية وغير اسمها إلى «اليا» كابتولينا، وحظر عليهم تأدية بعض المراسم والعادات اليهودية، مما جعلهم يثورون عليه بقيادة

(١) بنيت العديد من الكنائس الأخرى في العصر الروماني أهمها كنيسة القلب المقدس، ودير بطرس فاسفور، ثم كنيسة الصعود التي يعتقد المسيحيون أن المسيح صعد من المكان الذي بنيت عليه إلى السماء.

باركوخيا وينجحون في السيطرة على المدينة لمدة ثلاث سنوات وقام هورديان بنفسه بقتل ماركوخيا والقضاء تماماً على الوجود اليهودي بالمدينة، حيث حظر دخول المدينة وبقي هذا الحظر مستمراً منذ عام ١٣٥ ميلادية وحتى دخل المسلمون إليها عام ٦٣٧، وإن سمح لهم في بعض الفترات بدخول المدينة يوماً واحداً في العام وبالحج إليها في فترات أخرى.

وقد ظهر أثر هذا الحظر واضحاً في العهدة العمرية، أي في الاتفاق الذي أبرم بين عمر بن الخطاب وصفرنيوس حيث جاء نص صريح فيه يقرر أنه «لايسكن بايليا ومعهم أحد من اليهود» وقد أعطاهم هذا الاتفاق أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم. . . وعلى أنه لا تسكن كنائسهم ولا ينتقض منها ولا من خيرها، ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم. . . الأمر الذي يعد قمة في التسامح، والذي أوضح النمط الذي يجب أن يسود بالنسبة للأماكن المقدسة.

وقد اختار عمر رضي الله عنه المكان الذي عرج منه برسول الله ﷺ وهو مكان الصخرة وصلى فيه، وفي هذا المكان أقيم مسجده بشكل بدائي في النهاية، واهتم عمر رضي الله عنه كذلك بالصخرة فمحا يديه ما وجد من قاذورات وتبعه المسلمون، وظلت الصخرة محل عناية المسلمين حتى جاء الخليفة عبد الملك بن مروان وأقام عليها القبة الشهيرة^(١).

وقد اهتم الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بالأماكن المقدسة أكثر من ذلك إذ جدد بناء المسجد الأقصى، وبنى كذلك مسجد الصخرة.

(١) ترجع قداسة الصخرة عند المسلمين إلى رحلة الأسراء والمعراج فقد ورد أن الرسول ﷺ صعد إلى السماء وعاد إلى الأرض عليها. وقد قام عبد الملك بن مروان ببناء قبة فوقها «أحاطها بستائر. وعين لها خداما لرعايتها والعناية بها، كما ورد أن القبة كانت تضاء بزيت خصص لها تخرج منه رائحة زكية «زيت الياسمين» وكان ذلك عام ٧١٢هـ.

وعلى مدار التاريخ الإسلامي للمدينة بنيت العديد من المساجد والمدارس والتكايا الإسلامية لتعطي الطابع العربي الإسلامي لهذه المدينة.

وقد حكمت المدينة من قبل الخلفاء الراشدين الأربعة رضي الله عنهم وأرضاهم، ثم في عهد الأمويين زاد الاهتمام بها، وفتر هذا الاهتمام في عهد العباسيين، حيث شهدت المدينة سيطرة صليبية استولت عليها وامتدت أقل من قرن من الزمان، وقد تم تطهيرها منهم على يد صلاح الدين الأيوبي لتنتقل إلى الحكم المملوكي، ثم العثماني بدءاً من عام ١٥١٧ وحتى عام ١٩١٧ م.

وهكذا نجد حكم المسلمين للمدينة قد دام ثلاثة عشر قرناً بينما لم يستمر الحكم اليهودي للمدينة أكثر من ثلاثة قرون في العصور الغابرة، في حين ان الحكم الروماني قد استمر نحو أربعة قرون.

لقد ظلت القدس عربية إسلامية منذ أن دخلها المسلمون عام ٦٣٧م في حكم الخليفة العادل عمر بن الخطاب وقد حكم المسلمون هذه المدينة منذ هذا التاريخ وحتى سقوطها في يد الاستعمار البريطاني عام ١٩١٧ في إطار الحرب العالمية الأولى عندما كانت إحدى مدن اقليم فلسطين التابع للدولة العثمانية التي خسرت الحرب أمام الأعداء الأوربيين من دول الحلفاء^(١).

والواقع أن الطابع العربي الإسلامي قد أثر تأثيراً واضحاً على المدينة وتاريخها، فإلى جانب بروز مقدسات إسلامية لها أهميتها، حكم

(١) تحلل ذلك فترة قصيرة هي التي عرفت في التاريخ باسم الحروب الصليبية استولى فيها مسيحيون من أوروبا على بيت المقدس وأنشؤوا مملكة فيه استمرت في الفترة من ١٠٩٩ حتى أخلاهم صلاح الدين عنها في عام ١١٨٧، وإن كان ذلك قد دفع الغرب إلى توجيه حملة صليبية ثالثة عام ١١٩١ لم تنجح في استرداد المدينة المقدسة، رغم حصول الصليبيين على بعض المزايا من خلال صلح الرملة الذي أبرموه مع صلاح الدين عام (١١٩٢).

المسلمون مجتمعاً له مقدساته الأخرى، اليهودية والمسيحية، هذا الحكم
تميز باجماع المؤرخين بالتسامح وبالسماح بممارسة شعائر كافة الأديان في
المدينة، وقد ظهر هذا التسامح والاحترام لمشاعر وعقائد وشعائر الآخرين
منذ دخول خليفتهم العادل عمر إلى المدينة وعلى مدار الحكم الإسلامي
على اختلاف القائمين عليه وحتى عام ١٩١٧.

الفصل الثاني:

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس بعد الاحتلال

فلسطين تحت الانتداب:

كانت مدينة القدس إحدى المدن التي يتكون منها إقليم فلسطين الذي كان جزءاً من الشام الكبير لوقت طويل تحت الحكم العثماني، وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧، كانت هناك مؤامرات دولية لتقسيم أسلابها بين الدول المنتصرة في هذه الحرب - دول الحلفاء- وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا - بينما كانت الوعود تقدم للحسين بن علي من جانب بريطانيا لمساعدته على تكوينه دولة عربية تضم بين ماتضم، الشام الكبير بما فيه فلسطين ويشهد التاريخ على أن بريطانيا لم تف بوعدها، وبدلاً من ذلك وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني من الفئة الأولى بما يشهد بأن فلسطين كانت قريبة من الحصول على مركز الدولة المستقلة إذ كانت بالقياس إلى معظم الأقاليم التي وضعت تحت الانتداب- متقدمة في شؤون الإدارة والحكم بما يؤهلها لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتي وهما الهدف الذي يجب أن يتحقق في ظل نظام الانتداب.

علماً بأن الجانب الأكبر في هذه المؤامرة، كان هو الجانب المتصل بالتعهد البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود، ذلك التعهد الذي قطعه بريطانيا على نفسها لأبناء يهود مقابل قيامهم بمساعدتها في حربها. وكان وفاء بريطانيا هنا واضح، فإن صك الانتداب الذي أبرمته مع عصبة الأمم تضمن الطريق إلى تحقيق وعد بلفور، إذ نصت المادة الثانية منه على أنه «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال

سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود». ولم يهمل صك الانتداب النص على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وكذلك تسهيل حصولهم على الرعوية الفلسطينية عن طريق سن قانون للجنسية يسمح بذلك .

على أن الوفاء البريطاني للصهاينة كان أوضح في العمل منه في الصكوك أو الوثائق، هذا العمل الذي اختصت مدينة القدس فيه بأكثر قدر من التدابير والأعمال التي تكفل تحويلها إلى مدينة يهودية قبل قيام الدولة اليهودية بوقت ليس بالقصير.

ونستطيع أن نجمل الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل من قبل سلطة الاحتلال البريطاني فيما يلي :

تخطيط المدينة:

قبل أن يتم سلفادور اللنبي سيطرته على الشام، استدعى مالكين «مهندس الاسكندرية» ليضع تخطيطاً للمدينة يحقق الهدف الصهيوني وقام بذلك خير قيام في مخططة الذي وضعه عام ١٩١٨ ، فقد قسم المدينة إلى أربعة أقسام: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة القدس الشرقية «العربية» القدس الغربية «اليهودية». وسمحت هذه الخطة بالبناء في القدس العربية وجعلتها منطقة صالحة للتطوير، بينما منعت ذلك تماماً في البلدة القديمة، وقيدته بشدة في القدس الشرقية. وبذلك سمحت هذه الخطة بتعزيز الوجود الصهيوني في القدس واحكام تطويقها واستيطانها لمنع أي توسع عربي محتمل

ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي للمدينة ليتسنى السيطرة تماماً على المدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية .

كما شجعت بريطانيا الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بشكل واسع خاصة بعد صعود النازية إلى حكم ألمانيا سنة ١٩٣٣ ، مما قلب التكوين الديمجرافي في المدينة لصالح اليهود بحيث صاروا يمثلون ٦٠٪ من عدد السكان في عام ١٩٤٦ بينما لم تزد نسبتهم في عام ١٩٢٢ عن ٢١٪ من عدد السكان .

المؤسسات اليهودية في القدس

ساعدت حكومة الانتداب على جذب الاستثمارات الأمريكية والأوروبية للمساعدة على إقامة الوطن القومي اليهودي، وساعدت على إقامة مجموعة من الهيئات والمؤسسات اليهودية لكي يحقق ذلك الهدف في المدينة المقدسة مثل : اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية WZO والوكالة اليهودية Jewish Agency والصندوق التأسيسي والصندوق القومي لليهود والمجلس الوطني «الليشوف»، الحاخامية الرئيسية، فضلاً عن الجامعة العبرية ومستشفى «هداسا» الجامعي. ولوحظ في إقامة هذه المؤسسات أن تقام على هضبة «سكويس» في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة وهو الاتجاه الوحيد الذي كان يسمح بالتوسع العربي في المدينة، مما شكل حصاراً كلياً للتوسع العربي فيها.

ومن المفارقات الغريبة أن ذلك قد حدث في الوقت الذي وعدت بريطانيا العرب بتأسيس دولة مستقلة لهم وذلك عام (١٩١٥-١٩١٦) في إطار محادثات الحسين مع مكماهون ومن خلال رسائل أخرى أرسلت إلى الحسين بن علي في وقت لاحق على ذلك «عام ١٩١٨»، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت وعد بلفور فقد أصدرت بياناً آخر ذكرت فيه : أن «دول الوفاق عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى. . وفيما يتعلق بفلسطين، فإننا عاقدوا العزم على ألا يكون أي قوم خاضعين لقوم آخرين»^(١).

(١) راجع الدراسة التي أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، الأمم المتحدة ١٩٧٩ (st/50/ser.7/3) ص ١٥ .

كذلك أعلنت بريطانيا بعد احتلالها لمدينة القدس عام ١٩١٨ أن
رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن يقوم حكم هذه المناطق مستقبلاً على
أساس مبدأ موافقة المحكومين. وأعلنت في بيان مشترك مع فرنسا في
يونيو من نفس العام: «أن الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه فرنسا
وبريطانيا العظمى من مواصليتهما للشعوب العربية وإنشاء حكومات
 وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم
الحر».

لذلك أرى أن هذه البيانات والاعلانات هي التي تعبر عن حقيقة
حق تقرير المصير الذي كان واجب التطبيق على فلسطين والقدس
وخلاصتها ضرورة قيام أي حكومة للأقاليم المختلفة على مبدأ رضا
المحكومين، ولقد أكد ويلسون هذا المبدأ عندما ذكر أنه من بين المبادئ
الأساسية التي التزمت بها الولايات المتحدة مبدأ موافقة المحكومين -
ويمكن أن نضيف أن ويلسون طالب بتعيين لجنة دولية يقع على عاتقها
استيضاح الرأي العام في الأقاليم التي ستوضع تحت الانتداب، وقيامه
بتشكيل لجنة أمريكية ثنائية لتولي هذه المهمة بعد أن - أحجم بقية
الحلفاء عن تعيين أعضاء اللجنة «لجنة كنج- كرين» ولعلنا لا نبالغ إذا
قلنا إن هذه هي آخر اللجان المنصفة في تاريخ العلاقات الأمريكية
العربية، فقد قدمت تقريراً واضحاً ذكرت فيه أن السكان غير اليهود في
فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجماعهم على هذا الرفض، واقترحت
اللجنة تعيين الولايات المتحدة مندوبة على سوريا، بما فيها فلسطين.

ولكن الحلفاء، أهدروا تقرير اللجنة واعترف وزير خارجيتهم -
بلفور- بأن هذا المبدأ- تقرير المصير- لن يطبق على فلسطين، وأن
سياسة الحلفاء تتناقض مع نصوص عهد العصبة، وكان مما ذكره «أنا لا

ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلاد الحاليين . . إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، سواء أكانت الصهيونية أم خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة . . » بل ويقول هذا الرجل إنه ينبغي استثناء فلسطين من مبدأ استطلاع آراء السكان فيمن يحكمهم «لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني الذي استثنى حتماً تقرير المصير العددي» . «إن فلسطين تمثل حالة فريدة، فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود، بل نسعى عن وعي إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل على تكوين أغلبية عددية في المستقبل» .

فهنا نجد اعترافاً بضرورة استطلاع رغبات المحكومين في الطريقة التي يحكمون بها، واعتراف صريح بضرورة استثناء فلسطين من هذه القاعدة، وبسبب واضح في ذلك الوقت هو أن الدول الكبرى ملتزمة بالصهيونية وبإقامة وطن اليهود في فلسطين^(١) .

(١) راجع في التفاصيل : نشأة القضية الفلسطينية وتطورها . دراسة أعدت للجنة حقوق الشعب الفلسطيني جزء أول ح ١ - ص ٧ . وما بعدها . .

مركز القدس في إطار قرار تقسيم فلسطين

إن حصيلة فترة الانتداب على فلسطين تمثلت في السماح بهجرة واسعة لليهود وفي تمكينهم من اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة الوطن القومي حسبما جاء في وعد بلفور وقرار التقسيم ولكن الأزمات الناتجة عن هذه السياسة جعلت السلطة البريطانية تشعر بسوء مافعلت، وأصدرت كتاباً أبيض عام ١٩٣٩ يعبر عن سياستها الجديدة في فلسطين والتي تتمثل في الآتي:

١- وقف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل إذ إن في السماح باستمرارها تخليد للعداوة بين الشعبين اليهودي والعربي وجعل حالة فلسطين مصدراً للاحتكاك الدائم بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط.

٢- رفض مبدأ تقسيم فلسطين والسماح بإقامة دولة يهودية فيها لأنها تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب، والتأكيدات التي أعطيت للشعوب العربية فيها مضي، أن يجعل سكان فلسطين رعايا دولة يهودية خلافاً لإرادتهم.

٣- تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة- خلال عشر سنوات يساهم فيها العرب واليهود على وجه يضمن المصالح الرئيسية لكل من الفريقين.

ويمثل هذا الكتاب الأبيض اعترافاً بضرورة مراعاة الإرادة العربية في تشكيل الحكومة التي يجب أن تقوم في فلسطين، ولكن للأسف كانت الأوضاع قد تغيرت تحت الحكم البريطاني الذي استمر عقدين من

الزمن، فقد غيرت الهجرات اليهودية والأفعال التي قامت بها الوكالة اليهودية في فلسطين في عقدين من الزمن طبيعة الاقليم والقدرة على احتواء العناصر المتصارعة فيه، فضلاً عن أن اضطهاد اليهود في أوروبا في تلك الفترة جعل السلطة البريطانية تتساهل في قبول مزيداً من اليهود في فلسطين.

كما أن اليهود تحولوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لنيل تأييدها لهم، وقاموا بانتفاضات واسعة ضد العرب وضد سلطة الانتداب، حتى أنه عندما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت هذه السلطة غير قادرة على الامساك بزمام الأمور في الاقليم مما جعلها تعرض المشكلة على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ضمن مسرحية محبوكة تماماً.

وعندما شكلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الأمور في الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٧ ظهر اتجاه قوي في ضرورة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية يجمع بينهما اتحاد اقتصادي، وتدويل مدينة القدس، عارضة الاتجاه الآخر الذي رأى التقسيم مخالفاً للقانون ومن شأنه تفاقم المشكلة، ولكن الجمعية العامة وافقت على رأى الأغلبية وأقرت التقسيم مع تحديد حدود كل دولة. وقد نص قرار التقسيم على أن تضع الجمعية التأسيسية من كل من الدولتين مشروع دستور ديمقراطي يتضمن المبادئ التي أوردها القرار، وهي مبادئ تتصل بكفالة المساواة وعدم التمييز في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للجميع، وضرورة التمتع بكافة حقوق الإنسان.

والواقع أن قرار التقسيم قد صادر بدوره حق تقرير المصير للفلسطينيين مع أنهم كانوا يمثلون أغلبية السكان وقت صدوره، وكانت الأغلبية

تعارض بشدة قرار التقسيم ، وإن كان الانصاف يقتضينا القول إن قرار التقسيم قد اعترف بدولة فلسطينية على جزء محدود من أرض فلسطين لهم حقوقهم الكاملة بكونهم شعباً له مكانته بين الشعوب ، ولا يمكن القول بأن رفض العرب له قد أثر على وجوده أو على استمرار الوضع على النحو الذي سار عليه فيما بعد ، إذ كثيراً ما يقال إن العرب قد أضاعوا الفرصة التي أعطيت لهم ، فما أخذوا وما أضاعوا ، فالسطوة الصهيونية والشهوة الصهيونية لابتلاع كل فلسطين كانت واضحة . ففي حرب ١٩٤٨ ابتلعت أغلب الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القسم الأكبر من مدينة القدس ولم يبق من هذه الأراضي سوى الضفة الغربية لنهر الأردن التي وضعت الأردن يدها عليها وقطاع غزة الذي وضعت مصر يدها عليه بصفة مؤقتة حتى تقوم الدولة الفلسطينية .

وقد أنشأت مصر حكومة عموم فلسطين وجعلت مقرها قطاع غزة حتى لا تنتهي القضية الفلسطينية ولكي يضم إليها ما يتحرر من الأراضي الفلسطينية بعد ذلك ، على خلاف الأردن التي ضمت الضفة إلى أراضيها ، وان تخلت عن هذا الضم بعد ذلك .

فكرة تدويل القدس وضم القدس إلى إسرائيل

على أن قرار تقسيم فلسطين، قد أقر وضعاً آخر لمدينة القدس يتمثل في تدويلها وقيام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بإدارتها لمدة عشر سنوات يعاد النظر بعدها في النظام الذي يجب أن تحكم به المدينة بعد ذلك. وقام مجلس الوصاية بوضع معالم النظام الذي يحكم المدينة وإن لم يطبق هذا النظام أبداً.

وعندما قامت إسرائيل في مايو ١٩٤٨، استولت على الأراضي المخصصة لها في قرار التقسيم، وأخذت أراض أخرى من تلك التي خصصها القرار للعرب، ثم قامت بالاستيلاء على الجزء الغربي من مدينة القدس. ومع ذلك تم التأكيد على تدويل القدس بموجب قرارين صدرتا من الجمعية العامة الأولى في عام ١٩٤٨^(١)، والآخر في عام ١٩٤٩^(٢).

وبعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس والذي كان تحت السيطرة الأردنية،

(١) القرار الأول هو القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر عام ٤٨ وقد نص على أن منطقة القدس يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة.

(٢) القرار الثاني هو القرار رقم ٣٠٣ الصادر في ٩ ديسمبر عام ٤٩ وقد نص على وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم، تجسد ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها. وأكد على ما جاء بقرار التقسيم والقرار اللاحق له من وجوب قيام مجلس الوصاية بإدارة المدينة الدينية وحدد حدود مدينة القدس بأنها «بلدية القدس الخالية والمراكز والقرى المحيطة بها».

وقامت على الفور بإصدار قانون يضم القدس وجعلها عاصمة أبدية لها، ثم وضعت خطة كاملة لتهويدها وتغيير المعالم الرئيسية الإسلامية والعربية التي تميزها.

وكانت هذه الأعمال محل اعتراضات واسعة من قبل المجتمع الدولي كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تساند إسرائيل دائماً بحق وبغير حق. ولكن هذه الاعتراضات لم تؤثر من قريب أو من بعيد على ماتقوم به إسرائيل من تدابير.

لذا فقد أعلنت إسرائيل عام ١٩٨٠ ما أسمته «القانون الأساسي» والذي أعاد تأكيد ضم مدينة القدس واتخاذها عاصمة دائمة لها ودعوتها بعثات مختلف الدول إلى نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، وقامت بعض الدول بالسير وراء هذا القانون، ولكن أغلبية الدول رفضت نقل بعثاتها إلى القدس، مما جعل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة يتدخلان لإصدار قرارات تلوم إسرائيل على هذا الموقف، وتعلن بطلان كافة الإجراءات التي تستهدف «تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس وتكوينها الديمغرافي وهيكلها: المؤسسي ومركزها» وطلب مجلس الأمن من الدول التي نقلت بعثاتها إلى القدس أن تسحبها، واستجابت أغلبية الدول التي كانت قد نقلت سفاراتها إلى القدس لهذه القرارات وإعادتها مرة ثانية إلى تل أبيب.

الفصل الثالث

الحماية القانونية للمقدسات الدينية في ظل القانون الدولي

هل هناك نظام قانوني لحماية المقدسات الدينية بشكل عام والمقدسات الموجودة في القدس بشكل خاص؟، وهل يتعارض هذا النظام القانوني مع اخضاع القدس لسيادة دولة واحدة؟

نجد أن القانون الدولي قد بدأ يتدخل في توفير الحماية للمقدسات الدينية منذ وقت طويل فهذه المقدسات تحتاج إلى الحماية بحكم أن الناس يلجأون إليها لاستبعاد أي ضرر يقع عليهم خارجها وتغذى أحكام الشرائع الدينية هذا المبدأ بكثير من الأحكام. وعلى سبيل المثال نجد الشريعة الإسلامية تقرر هذه الحماية للأماكن العبادة إسلامية أم مسيحية. فالقرآن الكريم يقول عن المسجد الحرام ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنًا﴾^(١) ويقول سبحانه وتعالى في آية أخرى ﴿ومن دخله كان آمنًا﴾^(٢).

وهذه الآيات الكريمة إنما تسجل عرفاً قديماً ساد بين العرب مؤداه إعطاء حصانة كاملة للأماكن المقدسة. لذلك قرر القرآن الكريم في موضع آخر مبيناً فضله على غيره ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم﴾^(٣). ويقال في تفسير هذه الآية أن الرجل من العرب كان إذا لقي فيه قاتل أباه أو أخاه لم يتعرض له. فلا يخاف من دخله ولا يحمل العدو فيه السلاح. وروي عن الرسول ﷺ أنه قال «إن

(١) سورة البقرة .

(٢) سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة .

الله حرم مكة وأنها لم تحل لأحد قبلي وإنما أحلت لي ساعة من نهار وعادت حرمتها كما كانت» .

وهكذا ثبتت حماية أماكن العبادة الدينية في الشريعة الإسلامية وتأكدت للحرم المكي الشريف وللحرم النبوي في المدينة، وقد عاقب سبحانه وتعالى أبرهة عندما أراد أن يهدم البيت الحرام .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ (١) .

وإذا كانت حماية المقدسات واجبة في الظروف العادية، فإنه في ظروف الحرب تكون الحماية أشد وأوجب، لذا وجدنا توصيات الرسول لأصحابه عند ذهابهم لقتال العدو واضحة في ضرورة ترك من فرغوا أنفسهم للعبادة في الصوامع وعدم التعرض لهم بأي أذى (٢) .

وقد أقر القانون الدولي بهذه الحماية، خاصة في ظروف الحرب، وإذا كان العرف الدولي هو المصدر الرئيسي للقانون الدولي في هذا الشأن إلى وقت طويل، إلا أن المصادر الأخرى، الاتفاقية وقرارات المنظمات الدولية صارت لها أهمية فائقة فيما نحن بصددده .

ونستطيع أن نقرر أن اتفاقية لاهاي التي توصلت إلى إبرامها اليونسكو عام ١٩٥٤، بشأن حماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة هي من أهم الأعمال القانونية التي تهمننا في هذه الدراسة .

(١) سورة الفيل .

(٢) نذكر هنا وصية أبي بكر ليزيد بن معاوية يوم بعثه على جيش الشام فقد جاء بها «أنك ستلقى أقواماً زعموا أنهم فرغوا أنفسهم لله في الصوامع فذرهم وما فرغوا أنفسهم له . . .» .

كما أن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان^(١) تمثنا بأسس هذه الحماية بشكل عام، ونجد في اتفايات جنيف المبرمة عام (١٩٤٥) وفي الملحقين المنضمين إليها عام ١٩٧٧ العديد من أسس حماية المقدسات الدينية في وقت السلم والحرب على السواء. كذلك نجد أن اتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها المبرمة عام ١٩٨٣ تضيف حماية قانونية على المقدسات الدينية.

ونجد أسس هذه الحماية في الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان: فنجد المادة ١٨ من الاعلان العالمي تقرر أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين وعلى عدم جواز اخضاع أحد لأكراه من شأنه أن يعطل حرية في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها. وتعهدت الدول باحترام حرية الآباء والامهات والأوصياء القانونيين عند إمكانية تطبيق ذلك في تأمين التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم تشيياً مع معتقداتهم الخاصة.

وهكذا نجد تقدماً في احراز الحماية المتصلة بالأديان والعقائد فبعد أن كانت الحماية مكفولة أصلاً للمكان لكي يجد الإنسان المأوى فيه، وجدنا أن المجتمع الدولي يكفل حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ليصير هو الأصل والذي يستتبع بالضرورة حماية الأماكن التي يمارس فيها عبادته. وتحمي مختلف القوانين الداخلية كافة الأموال والممتلكات، ولكن تحظى أماكن العبادة بحماية أوفر، فنجد القوانين الجنائية لدول

(١) هذه الوثيقة تتشكل من ثلاثة أجزاء هي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية المبرمة عام ١٩٦٦، واتفاقية الحقوق الاقتصادية المبرمة في نفس التاريخ.

عديدة تشدد العقاب على من يعتدي على أماكن العبادة أو يمنع أحد من تأدية شعائره فيها^(١).

والنص الوارد بالمعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية يوجب هذه الحماية إلى جانب كفالته حق تأمين التعليم الديني للأبناء ، وحق ممارسة الشعائر بصفة فردية أو جماعية مع امكان التقييد في حالات نادرة لكن عن طريق القانون وحده .

(١) نجد نصوصاً عديدة في اتفاقية فيينا لخلافة الدول في ممتلكاتها ومحفوظاتها تتصل بالقيم الثقافية والدينية وأماكن العبادة . من ذلك نص المادة ١١ التي أوجبت انتقال ممتلكات الدولة السلف إلى الدولة الخلف دون تعويض والمادة ١٣ التي أوجبت على الدولة السلف أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لتبرادي الخاق أي ضرر أو تلف بممتلكات الدولة التي تنتقل إلى الخلف . وكذلك المادة ٢٨ التي نصت على أن الاتفاقيات المعقودة بين الدولة السلف والدولة المستقلة حديثاً بشأن محفوظات الدولة للدولة السلف يجب ألا تخل بحق هاتين الدولتين في التنمية وبالمعلومات المتصلة بتاريخها وتراثها الثقافي .

حماية الأماكن المقدسة في وقت الحرب

إذا كانت حماية هذه الأماكن في الظروف العادية واجبة، فهي أوجب ما يكون في زمن الحرب.

لذا وجدنا قواعد عرفية توجب على الأطراف المقاتلة أن تحترم التراث الثقافي والأماكن المقدسة وهي تحارب. هذه القواعد رأيناها تقن عام ١٩٠٧ في إطار اتفاقيات لاهاي- المرحلة الثانية- حيث تضمنتها الاتفاقية الرابعة. فهذه الاتفاقية حرصت على حظر «الهجوم أو القصف للمدن والقرى والمساكن غير المحصنة»، ومنعت تدمير أو اتلاف ممتلكات العدو إلا في حالة الضرورات العسكرية، وأوجبت في كل الأحوال (اتخاذ كافة التدابير والضمانات اللازمة لحماية المباني المخصصة للعبادة والفن والعلوم والمباني الخيرية) كما أوجبت على المقاتلين أن يضعوا علامات لتمييز مثل هذه الأماكن تكون محددة وواضحة بحيث تكون مستطيلة الشكل ومقسمة إلى مثلثين أحدهما مدهون باللون الأسود، والآخر باللون الأبيض^(١).

وأعطت اتفاقية لاهاي المبرمة عام ١٩٥٤ من خلال منظمة اليونسكو حماية أوفى للممتلكات الثقافية- وعلى رأسها دور العبادة- قررتها في زمن الحرب، وفي فترة الاحتلال الحربي وفي كل حالات النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي وغير ذات الطابع الدولي كذلك.

(١) نصت المادة ٤٦ من لوائح لاهاي على ضرورة احترام حقوق الأسرة وشرفها، وحياة الأشخاص وملكيته الخاصة بالإضافة إلى حماية المعتقدات والممارسات الدينية.

كذلك وسعت اتفاقية لاهاي نطاق الحماية لتشمل كافة المواقع والممتلكات الثقافية كما نصت الاتفاقية على أن الحماية ممنوحة للأعيان الثقافية لقيمتها الذاتية بصرف النظر عن أصلها أو مالكتها .

وقد وضعت الاتفاقية مجموعة من التدابير تستهدف منع التذرع بأي سبب للنيل من الأعيان الثقافية ودور العبادة، بعضها مفروض على الدولة التي توجد فيها، مثل ضرورة أبعادها عن الأهداف العسكرية بمسافة كافية لمنع الهجوم عليها مثل المطارات ومخازن الأسلحة وثكنات الجيش، وكذلك منع استخدام هذه الأعيان أو المراكز التي تحفظ فيها في الأغراض العسكرية، وبعضها مفروض على العدو فيمتنع عليه عدم توجيه أي عمل عدائي ضدها من شأنه تدميرها أو إلحاق أي ضرر بها، كما يمتنع عليه نقلها أو نهبها أو أن يوجه إليها أية أعمال انتقامية .

وقد أعادت الدول تأكيد هذه الالتزامات في ملحق جنيف ١٩٧٧ المنضمين إلى اتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩، فقد أوردت المادة ٥٣ من الملحق الأول نصاً يقول: «تخطر الأعمال التالية وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح المعقود في ١٤ مايو ١٩٥٤ وأحكام الموائيق الأخرى الدولية الخاصة بالموضوع :

- (أ) ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب .
 - (ب) استخدام هذه الأعيان في دعم المجهود الحربي .
 - (ج) اتخاذ مثل هذه الأعيان محلاً لهجمات الردع .
- وهكذا نستطيع أن نؤكد أن الأماكن المقدسة تحظى بحماية قانونية

واسعة في القانون الدولي، هذه الحماية تجد أصلها في عادات الشعوب وأعرافها وقوامها أن تكون هذه الأماكن متاحة للكافة، وأن تكون آمنة من أي روع، وأن تمنعها الدول تماماً عن الخطر سواء الدولة الموجودة فيها هذه الأماكن نفسها أم الدولة التي تكون في حالة حرب معها، أو الدولة التي تقع تحت يدها نتيجة للاحتلال الحربي.

كيفية حماية الأماكن المقدسة في مدينة القدس

نظراً لأن الأوضاع التي وجدت فيها مدينة القدس في العصور الحديثة تجعلها تختلف عن أية مدينة أخرى، كما أن صفة التقديس المتصلة بأديان ثلاثة وبملايين البشر من كل جنس ولون المتصلة بها، جعل الأماكن المقدسة فيها تحتاج إلى نظم خاصة لحمايتها، خاصة أنها في يد دولة تدعي الآن أن لها عليها حقوق تجعلها تؤثر على حقوق الطوائف والديانات الأخرى.

لذا نستطيع أن نقول إن هناك قانوناً خاصاً يحمي الأماكن المقدسة في القدس، يستلهم خطوط القانون الدولي العام كما وضعناها سابقاً، ويتجاوزها بوضع أسس ومبادئ تواجه الظروف التي عاشت وتعيش فيها مدينة القدس. ونستطيع أن نستنتج هذه المبادئ من مجموعة من التشريعات والبيانات والاعلانات والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية وعلى رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن. ونستطيع أن نجمل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: حرية ممارسة الشعائر لاتباع الأديان الثلاثة:

وهذا المبدأ لا خلاف عليه، ويتفق مع مبادئ حقوق الإنسان ومع قواعد قانون الاحتلال الحربي. ولا يوجد أي شك في ضرورة تحقيقه، سواء من ناحية السلطة المحتلة أو المجتمع الدولي هيئاته ومنظماته

المختلفة. ومن ثم نجد تعبيراً واضحاً عن هذه الحرية في وثائق عديدة تتصل بهذه المدينة.

ففي فترة الحكم الإسلامي لم يكن هناك أي شك في وجود هذه الحرية بالنسبة للمسيحيين فقد أمنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه على كنائسهم وصلبانهم- وبالنسبة لليهود: فقد سمح الإسلام في مختلف عهوده لليهود بحرية العقيدة وبحق ممارسة شعائرها.

وقد أمنت الدول العثمانية هذه الحرية بفرمان خاص صدر عام ١٨٥٢، أكد على «الوضع القائم» في جميع الأماكن المقدسة بحيث تسيطر كل طائفة دينية على أماكن العبادة التي كانت محل تقديس لديها، هذا الفرمان الذي أقرته العديد من المعاهدات الدولية مثل معاهدة باريس ١٨٥٥، ومعاهدة برلين ١٨٧٨ حيث أقرت مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن وعدم جواز تغييره إلا بموافقة جميع الأطراف، وتبنت هذا النظام القوي التي سيطرت على القدس بعد ذلك بما في ذلك سلطة الانتداب البريطاني^(١).

(١) يحدد نظام الوضع الراهن أدق التفاصيل المتعلقة بحقوق الطوائف المختلفة كالتزينة واستخدام المصابيح والسجاجيد والصور وتظيف الجدران وغيرها. وقد وضع كتاب مفصل عن هذا الوضع القائم عام ١٩٢٩ ليستعين به حاكم لواء القدس أثناء الانتداب على فلسطين وقد طبق هذا النظام على سبعة من الأماكن المقدسة للديانة المسيحية، واثنين من الأماكن المقدسة للديانتين الإسلامية واليهودية معاً هما البراق الشريف «حائط المبكى» وقبر راحيل. والواقع أن نظام الوضع القائم (Statu quo) تم بلورته من خلال الممارسة الإسلامية السامحة لحرية العقيدة لأن سيادتها على القدس قد استمرت ثلاثة عشر قرناً «ومن المفارقات الغريبة أن الخطر على سلامة الأماكن المقدسة طوال هذه الفترة كان يتمثل في القوى والكنائس والمسيحية نفسها بسبب خلافاتها المستمرة والمستعصية حول ملكية هذه الأماكن وترتيبات العبادة فيها- مما اضطر الحكام المسلمين إلى التدخل وحصر الصراعات عن طريق «القوة أحياناً».

راجع في التفاصيل: سمير جريس، القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٦١ بيروت ١٩٨١ ص ١٩١.

وقد أورد صك الانتداب البريطاني على فلسطين أحكاماً لها أهميتها في هذا الصدد، يمكن أن نجملها في الآتي :

(أ) ان سلطة الانتداب تضطلع بالمسؤوليات الأساسية المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين مع عدم جواز تفسير هذا النص بوجود سلطة للدولة المنتدبة في التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة «المقامات الإسلامية المقدسة المضمونة حصانتها» .

(ب) ان يدخل في هذه المسؤوليات، المحافظة على الحقوق القائمة . ويمكن تفسير ذلك على أساس واجب سلطات الاحتلال في حماية الوضع القائم، وفقاً للفرمان العثماني الذي سبقت الإشارة إليه .

(ج) يجب على السلطة أن تضمن الآتي :

حرية العبادة وضمان ممارسة كل طائفة دينية لشعائر دينها، مع المحافظة على النظام العام والآداب، وقد نصت على ذلك بوضوح المادة ١٥ من صك الانتداب . إذ ذكرت أنه : «تضمن الدولة المنتدبة الحرية الدينية التامة . وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

كما يجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة .

ثانياً: حرية الوصول إلى أماكن إقامة الشعائر:

وهذه الحرية مرتبطة بحرية العقيدة ومرتبة عليها .
لذلك نجد تأكيداً لهذا النص في صك الانتداب (المادة ١٣) حيث
الزم سلطة الانتداب بمسؤولية ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة
والمباني والمواقع الدينية .

وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية بهذا المبدأ حيث جاء في القانون رقم
٥٧٢٧ لسنة ١٩٦٧ التزاماً بضرورة كفالة وصول أبناء الأديان إلى الأماكن
التي يقدسونها ، مع النص على عقوبة لكل من يحاول دون ذلك . إن
كانت إسرائيل تخالفه في العمل وتكاد تصادر هذا الحق خاصة بالنسبة
للفلسطينيين ولأتباع معظم الدول العربية .

ثالثاً : الحفاظ على الأماكن المقدسة:

والواقع أن هذا المبدأ يكمل المبدأين السابقين - فلا يمكن ممارسة
حرية العقيدة أو تقرير حرية الوصول إلى أماكن العبادة دون الحفاظ على
هذه الأماكن من كل اعتداء أو تغيير من شأنه أن يهدد سلامة واستمرار
هذه الأماكن - لذا فقد وجدنا هذا الالتزام واضحاً على سلطة الانتداب
البريطاني في صك الانتداب حيث أورد التزامها بحماية الأماكن المقدسة
والمباني أو المواقع الدينية .

والغريب أن الحكومة الإسرائيلية قد أقرت بهذا الالتزام وأصدرت

قانوناً لتأكيدهِ هو القانون ٥٧٢٧ لسنة ١٩٦٧ والذي جاء فيه أنه «تحفظ
الأماكن المقدسة من أي انتهاك لحرمتها ومن أي شيء قد يمس بحرية
وصول أبناء الأديان . . أو بمشاعرهم تجاه هذه الأماكن» ونص على
عقوبة الحبس خمس سنوات لكل من يعتدي على هذه الأماكن وإن
كانت عملياً تخالف هذا المبدأ كما سوف نرى .

الفصل الرابع

**التأثيرات الدينية على
المركز القانوني لمدينة القدس**



أن وجود مقدسات لملايين الأفراد من البشر فرض نفسه دائماً على النظام القانوني والسياسي لهذه المدينة، تجلى ذلك في مختلف عصور التاريخ التي جعلت الصبغة الدموية تؤثر على تاريخ المدينة لحقب طويلة .

فاليهود لهم مكان ديني واحد مندثر هناك - هو الهيكل وللأسف - ظناً منهم أنه مدفون تحت جزء من المسجد الأقصى . وتوجد أماكن مقدسة لمختلف الطوائف المسيحية في القدس . ولقد أدى ذلك بالعديد من الدول وكذلك بالأمم المتحدة نفسها إلى المناذاة بتدويل القدس، وجعلها تابعة لمجلس الوصاية الدولي الذي قام بوضع نظام لحكم المدينة دولياً .

والوقائع أن العرب والمسلمين وقفوا دائماً ضد تدويل القدس مستندين إلى مجموعة من الوثائق والحجج في مقدمتها أن القدس مدينة عربية محتلة والتدويل ينزع ملكيتها رغماً عنهم، كذلك فقد عرفت القدس الاستقرار في ظل الحكم العربي الإسلامي لها، ولم تكن هناك مشكلات طوال الفترة العربية وهي أطول فترة في تاريخ القدس .

ورغم أن إسرائيل قد ساندت في البداية مشروع تدويل القدس عندما لم تكن قد وضعت يدها عليها، ولكن بعد أن خضعت لها، سارعت بإعلانها عاصمة أبدية ودائمة لها ورفضت أي دعاوى لتدويلها، مستندة إلى الحقوق التاريخية الواهية التي تزعم أنها لها في القدس . وتحت هذه الدعاوى، قامت وتقوم بنشاط دائم لاحتلال الطابع الصهيوني

واليهودي بالطابع العربي الإسلامي، سواء من ناحية السكان، إذ جعلت غالبيتهم من اليهود، أو من ناحية طبيعة المباني، والمؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية وبالجملة الطبيعة الديمغرافية الكاملة للقدس؛ بل مما يؤسف له أن إسرائيل تقوم بحفريات واسعة في القدس تهدد المسجد الأقصى بالانهيار.

ومع أن العرب يسمحون لليهود في ممارسة الشعائر عند جدار المبكى أو البراق إلا أن المشكلة تكمن في أنه في ظل السيطرة اليهودية انتقصت حقوق الطوائف الأخرى، بل صارت أماكنها مهددة بالضيق فضلاً عن أن المدينة ليست مدينة يهودية بل مدينة عربية إسلامية، ونجد ذلك بوضوح في القسم الشرقي الذي يسلم العالم كله أنه جزء محتل من أرض فلسطين العربية التي أخذت بالقوة في حرب ١٩٦٧ وكذلك بالنسبة للقدس الغربية التي تعد بدورها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن ثم فإن الإعلان بأنها عاصمة موحدة لإسرائيل يعد خرقاً للقانون الدولي من قبل إسرائيل وكذلك قيامها بإجراء التعديلات المختلفة على الأماكن الإسلامية والمسيحية لذا فمع التسليم بحق العرب في المدينة، إلا أنه بالنسبة للأماكن المقدسة للديانات الأخرى، نجد خلافاً في الطريقة التي يجب أن تحمى بها.

موقف مصر من مشكلة التوفيق بين السيادة والقداسة

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتفهم موقف العديد من القوى السياسية من مشكلة القدس في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال نجد موقف مصر من المدينة قبل وبعد اتفاقها مع إسرائيل والذي يتمثل في اعتبار «القدس العربية» مدينة عربية محتلة وجزءاً من الضفة الغربية لنهر الأردن ومن ثم يجب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية وأنه يحق للسكان الفلسطينيين في القدس العربية ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

وترى مصر كذلك أنه من الواجب تطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن على القدس، وهذا يعني اعتبارها من الأماكن التي احتلتها إسرائيل في نزاع ٦٧، فيحكمها على ذلك قانون الاحتلال الحربي بما يعنيه ذلك من ضرورة استرداد العرب لها، ويعني الموقف الحربي بما يعنيه ذلك من ضرورة استرداد العرب لها، ويعني الموقف المصري أن هناك بمفهوم المخالفة «قدساً أخرى» غير عربية لا تخضع لهذا النظام وهي القدس الغربية التي لم تحتل في حرب ١٩٦٧.

ومع التسليم بهذه الطبيعة العربية للقدس، فإن الموقف المصري منها يقر بحقوق أصحاب الديانات الأخرى فيها فيرى ضرورة كفالة حرية الوصول إلى المدينة لكافة الشعوب وأن يتمتعوا بحرية ممارسة شعائهم الدينية فيها ويحق الزيارة والعبور إلى الأماكن المقدسة دون تمييز أو تفرقة.

على أن الاقتراح المصري حول مشكلة القدس في باقي أجزائه يكتنفه بعض الغموض إذ يذكر أنه «يتعين عدم تقسيم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن أن يشرف عليها مجلس بلدي مشترك يتكون من عدد متساو من الأعضاء العرب والإسرائيليين وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة». ولا يعرف إذا كان هذا الاقتراح يتصل بدوره بالقدس العربية، أو بالقدس كلها كونها مدينة موحدة لن يتم تقسيمها، فلا شك أن الاقتراح المصري في أجزائه الأولى يتصل بالقدس العربية، ويعتبرها مدينة احتلت في حرب ١٩٦٧ ويرفض ضمها لإسرائيل.

إن صيغة الاقتراح تقترب من هذا المحل خاصة أن مصر لم تستخدم أبداً اصلاح القدس الشرقية أو الغربية، وإنما استخدمت دائماً اصلاح القدس العربية، كما أن الفترة الأخيرة من الاقتراح تتصل بجواز وضع الاماكن المقدسة لكل من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلين لهذا الدين، وصيغة المجلس البلدي المشترك تتصل بالإدارة لا بالسيادة.

وعلى ذلك فنحن نفهم الموقف المصري على أنه يعني أن القدس بكاملها مدينة عربية محتلة يجب ردها للعرب، مع الاعتراف بحقوق الطوائف الدينية الأخرى فيها وتمثيلها عن طريقتين:

الأول اشراف ممثلها على أماكنها المقدسة، والثاني إقامة مجلس بلدي مشترك من اليهود والعرب للإشراف على إدارة الوظائف الضرورية في المدينة^(١).

(١) راجع الاقتراح المصري في التقرير الذي نشرته وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ - مسلسل رقم ٨٦ بعنوان مصر والمسألة الفلسطينية (٤٥ - ١٩٨٠) ص ٤٦ ومابعدا وقد استند هذا التقرير إلى خطاب الرئيس السادات في الكنيسة عام ١٩٧٧ والخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي كارتر بعد ابرام اتفاقية كامب ديفيد. كما ذكر التقرير أن مصر في محادثات الحكم الذاتي بينها وبين اسرائيل، اقترحت القدس مقراً لسلطة الحكم الذاتي.

أما موقف القوى الدولية الأخرى من المشكلة ونظرتها إلى ضرورة التوفيق بين الاعتبارات الدينية واعتبارات السيادة على المدينة فيمكن أن نحدده على النحو الآتي :

موقف القوى العربية والإسلامية:

نستطيع أن نستخلص موقف هذه القوى من العديد من البيانات والقرارات الصادرة من الجامعة العربية ومن المؤتمر الإسلامي بمختلف هيئاته ، وإن كنا سنعتمد على القرارات الصادرة في السنوات الأخيرة لأن هذه المواقف تختلف عن المواقف التي اتخذت في فترات سابقة ويبدو بالنسبة للعرب أكثر من تلك التي صدرت من المؤتمر الإسلامي ، ونستطيع أن نحدد رأى هذه القوى في أنها إنما تعتبر أن «القدس عربية إسلامية محتلة» .

لذلك نجد نصاً في إعلان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر والذي عقد في فاس عام ١٩٨١ وسبتمبر عام ١٩٨٣ يقول بضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس وإزالة المستعمرات التي أقامتها في هذه الأراضي بعد عام

= ويظهر خطاب الرئيس السادات في الكنيست معضلة العلاقة بين القداسة والسيادة ، لمدينة القدس إذ جاء به : «لقد حضرت إلى القدس باعتبارها مدينة السلام ، لقد كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث ، وليس من المقبول أن يفكر أحد في مدينة القدس في إطار الضم أو التوسع ، بل يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين . إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر ، بل إنها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذي لم ينقطع عن هذا المكان سياسياً وروحياً وقومياً وهنا فإنه يجب ألا ينطوي أحد تقدير الأهمية والأجلال للذين نكهنها لمدينة القدس . . . »

١٩٦٧، ثم وضع الضفة والقطاع تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة قصيرة، يقام بعدها دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ولم يهمل المؤتمر التوصية بضرورة «ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة»، مع وضع ضمانات للسلم من قبل مجلس الأمن ويضمن تنفيذها.

أما بالنسبة للمؤتمر الإسلامي فقد ناقش قضية القدس في عدة دورات له، نذكر منها القرارات التي اتخذت من قبل المؤتمر الإسلامي العاشر الذي عقد في مايو ١٩٧٩ في مدينة فاس والثاني عشر لوزراء الخارجية المعقود في بغداد في يونيو ١٩٨١ والذي اتخذ قراره رقم ١٢/٢ بشأن مدينة القدس، وكذلك القرارات التي صدرت عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي والذي خصصها لفلسطين والقدس، وقد أوضحت توصياته هذه المسألة بجلاء حيث ورد بها: «تمسك المؤتمر الكامل بعروبة مدينة القدس وتحريرها وعودتها للسيادة العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية»^(١).

وان كان المؤتمر الإسلامي لم يشر إلى القدس العربية أو القدس التي احتلت في نزاع ١٩٦٧ مما نفهم منه أن المؤتمر لا يفصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية ويعتبرهما مدينة واحدة، عربية إسلامية، وهنا يبدو أكثر تشدداً من الموقف العربي الذي تم التعبير عنه في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢. والواقع أن موقف المؤتمر الإسلامي يظهر تشدداً أكثر في

(١) اعتبر المؤتمر تحرير مدينة القدس من الاستعمار الصهيوني العنصري دمجها إلى السيادة العربية والمحافظة على طابعها السابق مسؤولية إسلامية جماعية لا يجوز لأي طرف أن يتخذ في غيبة الاجماع الإسلامي أي موقفاً أو تدبيراً أو ممارسة بخصوص القدس.

العديد من المسائل الأخرى، فهو لا يشير إلى ضمانات دولية للوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان في المدينة كما يفعل مؤتمر القمة العربي، وبالإضافة إلى ذلك يرى ضرورة اتباع أساليب مشتركة بين كافة القوى الإسلامية لتحرير القدس حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية، وأن كان من الواضح أن هذا الحل لم يتم بلورته حتى الآن، لذا فقد أوصى المؤتمر لجنة القدس التابعة للمؤتمر الإسلامي باتخاذ تدابير لتأكيد الطابع الإسلامي للمدينة وذلك اعلان للتأخي بينها وبين مختلف العواصم الإسلامية^(١)، والقيام بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية للكيان الإسرائيلي، واتخاذ اجراءات سريعة لتسجيل مدينة القدس لدى منظمة اليونسكو حيث إنها مدينة تاريخية لايجوز المساس بها؛ وأنها عربية إسلامية إلى الأبد.

(١) قرار المؤتمر في دورة بغداد في يونيو عام ١٩٨١ ونصه أن المؤتمر يقرر إجراء التأخي مع مدينة القدس عاصمة فلسطين وجميع عواصم الدول الأعضاء رمزاً للتضامن الإسلامي مع السكان العرب الفلسطينيين في مدينة القدس الشريف وتكريماً لهم على صمودهم وثباتهم ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي البغيض.

الولايات المتحدة الأمريكية

وموقفها من القدس

إن موقف الولايات المتحدة من القدس يختلف ربما عن موقف أية دولة أخرى في العالم لما هو معروف من انحيازها الشديد إلى جانب إسرائيل، وإن كان لها موقف من مشكلة القدس يختلف عن موقفها من القضية ككل وسنعمد في شرح هذا الموقف على ثلاثة وثائق، الأولى هي البيان الذي ألقاه ممثلها لدى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج في يوليو ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة، - الثانية بيان ممثلها لدى المنظمة كذلك والذي ألقاه في يوليو عام ١٩٦٩ أمام مجلس الأمن، والثالث ماسمي بخطة ريجان لحل المشكلة الفلسطينية والتي نشرت في عام ١٩٨٣.

والنقطة الأولى في الموقف الأمريكي تتصل بأهمية المدينة وقديستها من رعايا ديانات ثلاث، والتي تعتبر واحدة من أقدس المدن في العالم، وبالنسبة لتأثير هذه القداسة على مركزها القانوني الدولي فإن الولايات المتحدة حتى الآن ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل فيها أية تغيرات - لا تقتضيها الحاجات العاجلة للاحتلال كما أن التغيرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة.

أما عن السيادة على المدينة وتقرير مستقبلها النهائي، فهو أمر لا يمكن البت فيه من وجهة النظر الأمريكية إلا على ضوء الحل الذي

سيتمثل لمشكلة الشرق الأوسط ككل ، وفي المحاولة الدائمة لوضع حل دائم ومستمر للسلام في الشرق الأوسط ، وأن أضافت خطة ريجان إلى هذا الموقف مسألتين :

الأولى تتصل بالقدس وهي أن المدينة يجب أن تظل دون تقسيم ، ولكن مركزها النهائي ينبغي تقريره عن طريق المفاوضات . و الثانية تتصل بمشكلة الشرق الأوسط ككل وهي أن حل المشكلة يجب أن يتم في إطار مفاوضات مباشرة موضوعها مبادلة الأرض بالسلم على أساس القرار ٢٤٢ (١) .

وهكذا يختلف الموقف الأمريكي عن مختلف القوى الدولية في أمر أساسي وهو أنه لا يحدد صاحب الحق النهائي في المدينة ومن له السيادة عليها ، ويترك للمفاوضات أن تحدد ذلك ، وان اتفق مع معظم القوى العالمية في أمرين :

- أن القدس الشرقية مدينة محتلة .

- أن اجراءات اسرائيل الخاصة بضمها تقررها المفاوضات .

ساندت روسيا الحالية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) الحق العربي في القضية الفلسطينية من الناحية السياسية والاعلامية ، ولكن موقفها من القدس لم يكن واضحاً ، لذا فإننا سنستخلص هذا الموقف من الوثائق الحديثة في هذا الموضوع . يرى الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وروسيا حالياً . أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ينبغي أن تعود إلى العرب وأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية على أن تكفل

(١) راجع الوثيقة رقم ٢٠٤٦٠-٨٦ الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ بعنوان : نهج لإعطاء الشعب الفلسطيني عملياً حقوقه غير القابلة للتصرف ص ٢١ .

لاتباع الديانات الثلاثة حرية زيارة الأماكن المقدسة في جميع أنحاء مدينة القدس، مع وجود ضمانات للأمن ولتطوير الدولة الفلسطينية وهذه الضمانات يضعها مجلس الأمن^(١).

وهكذا تقر روسيا بحق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وإبرام اتفاقيات من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه كافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين وتحت إشراف الأمم المتحدة.

(١) راجع الوثيقة المقدمة من الاتحاد السوفيتي إلى السكرتير العام للأمم المتحدة رقم ١٦٦٨٥/٥ - ٨/٣٩/١٦٣٨.

موقف الأمم المتحدة من المشكلة

إن القرارات الأولى التي صدرت من المنظمة بداية من قرار التقسيم^(١) واقتراحات برنادووت، وقرارات الجمعية العامة في عامي^(٢)، ١٩٤٩^(٣)، أيدت تدويل القدس، وجعلها تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة وذلك لكفالة حرية العقيدة لكافة الأديان . ولم تنفذ هذه القرارات، رغم أن مجلس الوصاية كان قد أعد ١٩٤٧، ١٩٤٨ وكذلك ما اتخذ منها عقب غزو الجزء الشرقي من المدينة عام ١٩٦٧ والذي يجري حتى الآن .

وهكذا نجد أن هناك إجماعاً من مختلف القوى والمنظمات الدولية على أن القدس الشرقية مدينة محتلة، السيادة عليها لدولة عربية فلسطينية وفقاً لآراء معظم القوى الدولية بما فيها الأمم المتحدة، وإن كانت الولايات المتحدة تشذ عن ذلك بعدم تحديدها صاحب السيادة على القدس المحتلة وتركه للمفاوضات التي ستتم بالنسبة لحل القضية الفلسطينية بشكل عام . والاجماع ينعقد كذلك على ضرورة احترام النظام الديني للمدينة المقدسة وعدم العبث به .

وبالنسبة للقدس الغربية فقد استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ ولم تكن في قرار التقسيم لها، وإنما هي مدينة مدولة، وإذ لم يتم التدويل

(١) القرار رقم ١٨١ والصادر في نوفمبر عام ١٩٤٧ .

(٢) القرار رقم ١٩٤ والصادر في ديسمبر عام ١٩٤٨ .

(٣) القرار رقم ٣٠٣ الصادر في ديسمبر عام ١٩٤٩ .

فإنها تعود إلى الأصل الذي كانت عليه أي تعد مدينة عربية محتلة مثل كافة الأجزاء التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ . حقيقة لم يتقرر ذلك بوضوح في قرارات الأمم المتحدة، ولكنه يستفاد من أبطالها للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع المدينة قبل ١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ إذ إنه قبل عام ١٩٦٧ لم يكن بيد إسرائيل سوى القدس الغربية، وإن كان صعوبة تصور تخلي إسرائيل عن القدس الغربية في إطار حل سلمي، قد جعل بعض القوى العربية تتجاهل الحديث عن تحرير القدس الغربية وتكتفي باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المفروض أن تقام على الضفة والقطاع .

الفصل الخامس

**السياسات الإسرائيلية لتغيير
معالم القدس والمسؤولية الدولية**

رغم إيضاح العديد من القوانين الإسرائيلية الحرص على كفالة حرية العقيدة في القدس وحرية أصحاب الأديان في الوصول إليها، إلا أن إسرائيل أتت بأفعال مخالفة للقانون الدولي .

وقد أوضحنا فيما سبق من الصفحات أن إسرائيل قد ابتعدت تماماً عن موقفها المبدئي من قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس، فما لبثت أن استولت على الجزء الغربي منها في عام ١٩٤٨ ثم استولت على الجزء الشرقي منها عام ١٩٦٧ ثم أعلنت المدينة كلها عاصمة أبدية وموحدة لها . واستتبع ذلك باتخاذ إجراءات استهدفت تهويد القدس والتغيير الجذري لتكوينها الديمجرافي والسكاني، غير اعتدائها على الأماكن المقدسة في أكثر من مناسبة هذا التعدي الذي اتخذ أشكالاً عديدة . ويهمنا في هذا التقسيم أن نفصل دور هذا التعدي، وأن نبين موقف القانون الدولي من هذه الأفعال والذي ظهر في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكذلك منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو. ثم نتحدث عن المسؤولية الدولية لإسرائيل عن هذه الأفعال التي أرتكبتها والسبيل إلى أعمال هذه المسؤولية .

وسوف نتناول في هذا الفصل صور التعدي الإسرائيلي على النظام الخاص بمدينة القدس وموقف القانون الدولي من هذا التعدي .

صور التعدي الإسرائيلي على النظام الخاص لمدينة القدس

ظهر هذا التعدي منذ احتلال إسرائيل للقدس الغربية في عام ١٩٤٨ ، واتخذ تطوراً آخر بعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ . ويمكن أن نقسم صور هذا التعدي إلى ثلاثة أنواع متميزة :

يشمل النوع الأول، التعدي على الأشخاص العرب أصحاب المدينة وسكانها الأصليين، وهو ما يمثل بمدلول حديث تعدياً على حقوق الإنسان وحرياته . أما النوع الثاني فيشمل التعدي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية . أما النوع الرابع من التعدي ، فهو يتصل بالتعدي على النظام القانوني للمدينة .

أولاً: التعديات على حقوق الإنسان وحرياته:

رغم أن هذه التعديات بدأت منذ احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٤٨ ، بل قبل ذلك من قبل العصابات الصهيونية التي مارست صوراً من التعذيب للعرب لإجبارهم على ترك ديارهم وأموالهم للإسرائيليين ، إلا أن هذه التعديات مستمرة حتى الآن، تتزايد حدتها مع تزايد حدة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بشكل عام .

وقد أوضحت لجنة شكلت للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية^(١) التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة أهم هذه الانتهاكات وهي :

١- الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الإداري وإساءة معاملتهم .

٢- تعذيب المعتقلين والمسجونين .

٣- التعرض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والأعراف المتصلة بالأسرة .

٤- اجلاء وابعاد وطرد وتشريد ونقل سكان الأراضي المحتلة العرب وانكار حقهم في العودة .

٥- التدخل المستمر في الأنشطة التعليمية والمدرسية وعرقلتها .

٦- القمع الوحشي لجميع حقوق الطلاب في إبداء الرأي والتعبير والتظاهر .

وتنفيد التقارير التي تزيعها وكالات الأنباء مدى المأزق الذي وصلت إليه إسرائيل في معاملتها للمواطنين العرب في الأراضي المحتلة بشكل لم يحدث مثلاً من قبل . فنقرأ عن كسر عظام الأشخاص وبتز أرجلهم ودفنهم أحياء^(٢) . كما نقرأ عن استخدام الغازات المسيلة للدموع في أماكن مغلقة وبطريقة تؤثر على سلامة وتوازن الأشخاص ،

(١) شكلت هذه اللجنة عام ١٩٦٩ قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٤٣ (د-٢٣) .

(٢) والواقع أن الانتفاضة العربية قد بدأت منذ الثامن من مارس ١٩٨٧ ، ولا زالت مستمرة حتى كتابة هذه الصفحات وترداد يوماً بعد يوم .

وتقرأ أخيراً عن القتل الجماعي واستخدام الرصاص لضرب المتظاهرين مما نتج عنه قتل المئات من الأشخاص وجرحهم في فترة قصيرة^(١).

وهكذا تعتدي إسرائيل على حقوق رئيسية للإنسان الفلسطيني مما دعا لجنة حقوق الإنسان إلى اتخاذ عدة قرارات ضدها وكذلك ادانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لنفس السبب وكذلك مجلس الأمن^(٢).

ثانياً: التعدي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية:

إن هذا التعدي اتخذ ولا يزال يتخذ أبعاداً لها خطورتها على هذه الأماكن منها حرمة المسجد الأقصى، وما أدانته الجمعية العامة للأمم المتحدة من «عمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية خاصة في القدس»، كذلك عمليات نهب «الممتلكات الثقافية والأثرية»^(٣). كذلك أعلنت الجمعية العامة في عبارات واضحة أن «أعمال الحفر والتغيير في المنظر العام وفي المواقع التاريخية والدينية للقدس تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب»

(١) أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩٨٨/٦/٢ عن قلقها إزاء استخدام القوات الإسرائيلية للغازات المسيلة للدموع في تفريق المظاهرات الفلسطينية مما أسفر عن إصابة ١٢٠٠ شخصاً واستشهاد ١١ على الأقل وإجهاض عشرات السيدات الفلسطينيات.

(٢) أصدر مجلس الأمن عدة قرارات لإدانة هذه الممارسات لعل من أهمها القرار رقم ١٩٨٠/٤٦٨ والذي شجب بقوة طردها للأشخاص المتمتعين بالحماية في الاقليم المحتل إلى إقليم آخر.

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٧٩/٣٨ الذي صدر بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة.

ودعت إسرائيل إلى أن تكف فوراً عن جميع أعمال الحفر وتغيير المعالم في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وخاصة تحت وحول الحرم الشريف «المسجد الأقصى وقبة الصخرة التي تتعرض مبانيه لخطر الانهيار»^(١).

ثالثاً : تغيير معالم القدس :

وهو أيضاً من أسوأ صور التعدي على الأماكن المقدسة بقصد تهويدها، وإزاحة الطابع العربي والإسلامي عنها . وقد سبق أن ذكرنا أن إسرائيل تقيم مستعمرات في العديد من مناطق القدس، وتهتم بإقامة أبنية ذات طابع يهودي، مما كان محلاً للإدانة من القوى الدولية، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مجلس الأمن، والجهات المعنية بالحفاظ على التراث البشري للإنسانية، وفي مقدمتها، اليونسكو. ومن القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن القرار رقم ٥٣٣ الصادر في عام ١٩٨٦ تدين هذه التدابير وتعلن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما في ذلك مدينة القدس .

ونجد قرارات الجمعية العامة في السنوات الأخيرة تفصل أنواع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في مدينة القدس وتدينها، بل تعتبرها حالات خرق خطير لأحكامها تصل إلى حد جرائم الحرب وإهانة الإنسانية، وهي :

- ضم أجزاء من الأراضي المحتلة، وعلى رأسها القدس .

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٣٦/١٥ والصادر في ديسمبر عام ١٩٨١ .

- إقامة مستوطنات جديدة والتوسع في المستوطنات القائمة ونقل سكان غرباء إليها .

- إجلاء وابعاد وطرد وتشريد ونقل سكان الأراضي المحتلة العرب وانكار حقهم في العودة .

- مصادرة الممتلكات العربية العامة والخاصة ونزع ملكيتها وسائر العمليات الرامية إلى اكتساب الأراضي والجارية بين السلطات أو المؤسسات الإسرائيلية والرعايا اليهود من جانب وسكان أو مؤسسات الأراضي المحتلة من جانب آخر .

- عمليات الحفر وتغيير معالم الأراضي الطبيعية والأماكن التاريخية والثقافية والدينية في القدس .

- تدمير منازل العرب وهدمها .

- نهب الممتلكات الثقافية والأسرية .

- الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها .

كما أكدت الجمعية العامة في نفس القرار «أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادي للأراضي المحتلة أو لأي جزء منها، بما في ذلك القدس أو لتغيير تكوينها الديموغرافي هي تدابير لاغية وباطلة، وأن سياسة اسرائيل العاملة على توطين عناصر من سكانها ومهاجرين يهود في الأراضي المحتلة، تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف ولقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

وطلبت الجمعية العامة من كافة الدول والمنظمات الدولية

والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها إسرائيل في الأراضي المحتلة، كما دعتها إلى تجنب أي أعمال يمكن أن تستخدمها إسرائيل في مواصلة انتهاج هذه السياسات في الأراضي المحتلة^(١) وفي قرار آخر^(٢) أعربت الجمعية العامة عن «أشد القلق لأن إسرائيل تمنع بالفعل «المبادئ الأساسية لنظام الحكم الدولي للقدس» والذي تضمن حماية الأماكن المقدسة وحماية الحقوق والحريات العامة لجميع من يقطنون المدينة^(٣)».

والذي حدث أن إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ وضعت يدها على القدس الغربية، بينما وضعت الأردن يدها على القدس الشرقية ضمن قرار بضم الضفة الغربية لنهر الأردن إليها.

وبعد حرب ١٩٦٧ وضعت إسرائيل يدها على القدس الشرقية، وحولت انظار العالم من مشكلة السيادة عليها والادارة الدولية لها، إلى إدانة قرار الضم والتهويد، ولم يعد أحد مهتم بالنظام الدولي للمدينة بعد ذلك أبداً، وعليه يمكن القول بأن الأمم المتحدة تعتبر القدس العربية الشرقية، مدينة محتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن حلها يجب أن يتم في إطار حل القضية الفلسطينية، أي منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها ويظل احترام المقدسات الدينية لكل

(١) راجع قرار الجمعية العامة ١٤٧/٣٦.

(٢) راجع القرار رقم ١٥/٣٦ عام ١٩٨١، وهذا القرار الأخير يدين على وجه الخصوص أعمال الحفر التي أجرتها إسرائيل في القدس الشرقية.

(٣) راجع الدراسة التي أعدها كل من وليم مالميسون وسالي يليسون بعنوان: «تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي» أعدت بناء على طلب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الأمم المتحدة نيويورك ١٩٧٩.

الأديان واجباً على الدولة الجديدة .

ولا خلاف بين الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول هذا الحل ، وينبغي أن تقوم إسرائيل ووفقاً للعديد من القرارات التي اتخذت من الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة- بإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها في المدينة قبل عام ١٩٦٧ وبعده لتغيير مركز القدس ، وعلى ذلك فيجب أن يتضمن إلغاء التدابير، تلك التي «اتخذت عقب غزو الجزء الغربي من القدس وأصدرت هيئة للأمم قراراً تطالب إسرائيل بالتوقف عن المضي في أعمال الحفر في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وفي تغيير معالم هذه المواقع ، ولاحظت- مع الجزع- أن هذه الأعمال تهدد بصورة خطيرة المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس فضلاً عن صورتها العامة وإن هذه المواقع لم تتعرض قط من قبل لما تتعرض له اليوم من خطر» .

وقد ورد في هذا القرار ان الجمعية العامة «تحكم بأن أعمال الحفر والتغيير في المنظر العام وفي المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي والأحكام المتصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وطالبت إسرائيل بأن تكف عن جميع أعمال الحفر والتغيير في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وخاصة تحت وحول الحرم الشريف «المسجد الأقصى وقبة الصخرة» الذي تتعرض مبانيه لخطر الانهيار .

رابعاً التعدي على النظام القانوني للقدس:

يتمثل التعدي الإسرائيلي على النظام القانوني لمدينة القدس في العديد من الأفعال والتدابير التي اتخذتها لتغيير النظام القانوني لها، كونها مدينة محتلة، حيث احتلت جزئها الغربي في عام ١٩٤٨، واحتلت جزئها الشرقي في عام ١٩٦٧. ذلك ان القانون الدولي يفرض نظاماً للأراضي المحتلة قننته اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة عام ١٩٤٩ وقوامه دون دخول في تفاصيل طويلة مبدأين:

المبدأ الأول هو أن الاحتلال الحربي «حالة فعلية مؤقتة». ويترتب على ذلك ان الاحتلال لا ينقل السيادة على الاقليم المحتل إلى دولة الاحتلال، ومن ثم لا يجوز ضم هذه الاقاليم إلى الدولة المحتلة، كما أن الدولة المحتلة تلتزم باحترام القوانين والنظم القانونية التي كانت مطبقة في الاقليم قبل احتلاله.

والمبدأ الثاني هو أن الاحتلال الحربي يعطي حقوقاً للمحتل للمحافظة على النظام العام والأمن، كما يعطيه صلاحيات إدارية وتنظيمية محدودة في إطار سياج من حماية حقوق المدنيين في الأراضي المحتلة^(١).

(١) أقرت الأمم المتحدة هذه الأسس في العديد من اعلاناتها وقراراتها، وربطت بينها وبين المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وبالمبادئ مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد به في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، الذي يترتب على المبدأ الأول. من ذلك إعلان الأمم المتحدة الذي صدر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٠ لتقنين مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والذي أكد أنه «لا يجوز إخضاع إقليم أي دولة لاحتلال عسكري ناجم عن استعمال القوة خلافاً للميثاق، ولا يجوز اكتساب إقليم أية دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً».

وقد قامت إسرائيل بخرق هذا النظام من عدة وجوه :

١- ممارسة كافة الإجراءات التنفيذية والقضائية وذلك أعمالاً
للاعلان رقم ٢ بشأن اضطلاع قوات الجيش الإسرائيلي بالحكم، فقد
أسند الاعلان كأنه هذه الصلاحيات للحاكم العسكري للضفة الغربية .
كما قامت إسرائيل بتعديل معظم القوانين القائمة دون استطلاع آراء
السكان وخارج الحدود التي تسمح بها اتفاقية جنيف الثالثة .

٢- صادرت العديد من حقوق المدنيين خاصة حرية الحركة وحرية
التعبير، كما منعت حرية التجمع وفرضت عقوبات جماعية عديدة على
المواطنين .

٣- وإذا كانت إسرائيل تتساهل حتى الآن في تحديد طبيعة
الأراضي المحتلة، وتعين حاكماً عسكرياً لها، إلا أنه بالنسبة للقدس فقد
خالفت القانون الدولي بشكل صارم وأعلنت ضمها لمدينة القدس
الشرقية إليها في أعقاب حرب ١٩٦٧ بعد أن وضعت يدها من قبل على
القدس الغربية، واعتبرتها عاصمة موحدة دائمة لها، مما أثار
احتجاجات واسعة النطاق ضدها، حتى أن مجلس الأمن أصدر أكثر
من قرار ضدها . من ذلك قراره رقم ٤٧٦ الصادر في ٥ يونيو عام ١٩٨٠
والذي شجب تمادي إسرائيل في تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس
وتكوينها الديمجرافي . كما أعلن قلقه إزاء الخطوات التي اتخذت في
الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير طابع ومركز القدس .

وبعد أن سنت إسرائيل ما أطلقت عليه «القانون الأساسي» في عام
١٩٨٠ طلب مجلس الأمن من الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية لها
في القدس أن تسحب بعثاتها من المدينة المقدسة، وسحبت ١٣ دولة
بالفعل بعثاتها منها .

القانون الدولي والمسؤولية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي

أوضحنا أن القانون الدولي لا يقر إسرائيل على ماتقوم به من أفعال في مدينة القدس بشكل خاص أو في سائر المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

ولا يمكن أن نكون بصدد قواعد قانونية لها فاعليتها إلا إذا كان هناك نظام من المسؤولية يكفل وضع جزاءات على عدم تنفيذ قواعد القانون ودون دخول في تفاصيل واسعة، فإن الفاعلية في النظام الدولي محدودة لأسباب عديدة في مقدمتها عدم وجود سلطة تنفيذية قوية وقادرة على تنفيذ أحكام القانون الدولي، وكذلك وجود قدر من تركيز القوى الدولية في إطار نظام للاستقطاب لا يسمح لمجلس الأمن - وهو السلطة التنفيذية للأمم المتحدة - بأن يكفل قوى دولية كبيرة ضد من يخرق النظام الدولي، ومن ثم فلا بد من توافق القوى الرئيسية في المجلس لصدور أي قرار هام ولا اتخاذ أي إجراء فعال من قبل الأمم المتحدة.

وهكذا ففي ظل التنظيم الدولي المعاصر، لم يستطع المجتمع الدولي أن يصل إلى ما يصبو إليه من تحقيق النظام والأمن والاستقرار في العلاقات الدولية، بل لعلني لا أبالغ إذا قلت إن الأوضاع الدولية الحاضرة قد أدت إلى زيادة المشكلة الفلسطينية وتفاقمها وحجبت القوى الرئيسية في المجتمع الدولي - حتى الآن - أية بادرة لإحلال العدل والاستبعاد الظلم

البين الواقع على الشعب الفلسطيني لأسباب ليس له يد فيها، ومع ذلك فإن القانون الدولي المعاصر يضع أسساً لقيام المسؤولية الدولية عن كل فعل يصدر من أشخاص القانون الدولي ويرتب ضرراً لشخص قانوني آخر، على تفصيلات واسعة ليس هنا مجال استعراضها وإنما الذي سنحرص على إظهاره هو بيان درجة المخالفة التي ترتكبها إسرائيل في القدس بالقياس إلى القواعد القانونية الدولية والتدابير التي يقدمها القانون الدولي لعلاج هذه المخالفات .

المخالفات الإسرائيلية على ضوء قواعد المسؤولية

يشترط لقيام المسؤولية الدولية أن يكون هناك فعلاً مخالف لأحكام القانون، يترتب ضرراً لشخص قانوني دولي، وأن ينسب الفعل إلى سلطة من سلطات الدولة.

وذكرنا من قبل أن إسرائيل خالفت أحكام القانون الدولي من نواحي عديدة فصلنا منها أحكام القانون الدولي الخاصة بحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ومخالفة الطبيعة المؤقتة للاحتلال بضم الأراضي وإقامة المستوطنات وبالنسبة للقدس بالذات بهدم النظام القانوني الذي يحكم المقدسات الدينية، الأمر الذي سجلته العديد من اللجان والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة والعديد من الوكالات المتخصصة.

الآضرار بشخص قانوني دولي:

يجب أن يترتب على الفعل غير المشروع ضرر بشخص قانوني دولي. والأشخاص القانونية هي الدول والمنظمات الدولية. ويعترف القانون الدولي كذلك بشخصية قانونية لمنظمات التحرير بشرط استيفاء شروط معينة. كما أن للأشخاص العاديين حقوقاً وعليهم التزامات يجب الوفاء بها في التعامل الدولي وإلا تترتب عليهم المسؤولية.

وقد يقال إن فلسطين ليست دولة، وليست شخصاً دولياً، ولكن الرد على ذلك ان فلسطين حُجبت سيادتها التي كان من المفروض أن تتحقق لها بعد الحرب العالمية الثانية كبقية أقاليم الدولة العثمانية مثل سوريا ولبنان، ولكن هذا الحجب كان مؤقتاً بدليل وضع الاقليم تحت نظام الانتداب، وقرار الأمم المتحدة بعد ذلك بإنشاء دولتين فيه احدهما دولة فلسطين العربية، كذلك فإن المخالفات المتصلة بالاقليم المحتل ترتب مسؤولية اسرائيل سواء تلك المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، أو بإدخال تعديلات على وضع الأماكن المقدسة أو التغييرات الديمجرافية للاقليم. والواقع ان الاعتداء على الأماكن المقدسة، يتجاوز نطاق الاقليم الفلسطيني المحتل، ليشمل كافة الدول والشعوب التي تقدس شعوبها هذه الأماكن، مثل مختلف الدول الإسلامية، وكذلك الدول التي تدين شعوبها بالمسيحية.

وجدير بالذكر أن الاضرار هنا عديدة تشمل أضراراً مادية أهمها الهدم والتغيير وازراراً معنوية مثل الاعتداء على المقدسات وتشويهها، تشمل الاقليم الفلسطيني وتشمل الرعايا، وهكذا لاشك في تحقق ركن الضرر في الأفعال الإسرائيلية.

انتساب الفعل للدولة:

ان القانون الدولي لا يكتفي بحدوث مخالفة أو بحدوث الضرر بل يشترط أن يرتكبه اخدى سلطات الدولة مثل سلطاتها التشريعية أو القضائية أو التنفيذية . وتسأل كذلك عن تصرفات الأفراد العاديين إذا قصرت في اتخاذ التدابير الكفيلة بعدم حدوث الفعل الضار المخالف للقانون من قبلهم .

وتثبت مسؤولية إسرائيل عن تصرفات سلطتها التشريعية بإصدار «القانون الأساسي» وبادخال تعديلات تشريعية على القوانين التي كانت مطبقة في الاقليم المحتل، وكذلك بتقريرها ضم القدس وجعلها عاصمة لها. كما تثبت مسؤوليتها عن التعذيب والتنكيل بالأفراد واعتقالهم بدون وجه حق الذي يمارسه أفراد يتبعون سلطتها التنفيذية كذلك فإن الأحكام المخالفة للقانون التي تصدرها محاكمها مطبقة أوامر عسكرية وضاربة عرض الحائط بالقوانين التي كانت مطبقة من قبل يثبت مسؤولية إسرائيل عن أفعال سلطتها القضائية . كذلك عندما تترك مواطنين تابعين لها يعتدون على الحرمات والأماكن المقدسة كحرمة المسجد الأقصى، واعتداء المستوطنين على العرب في القدس - فإنها تكون مسؤولة عن هذه الأفعال . لذا فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وجهت لوماً شديداً لإسرائيل لإصدارها هذا القانون الأساسي، وأعلنت عدم تأثيره على انطباق اتفاقية جنيف على القدس، كما أعلنت ان كافة التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل

لتغير طابع المدينة باطلة أصلاً ويتعين إلغاؤها فوراً. وظلت الأمم المتحدة - وكذلك مجلس الأمن - يعلنان بشكل مستمر، بطلان هذه التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغير طبيعة المدينة.

درجة المسؤولية والتدابير الدولية لمواجهتها

إن القانون الدولي يميز بين الأفعال المستوجبة للمسؤولية فيجعل بعضها بمثابة جرائم دولية، ويكتفي باضفاء صفة المخالفة على معظم الأفعال.

والجريمة الدولية تفترض ان سلوك الدولة المخالف للقانون الدولي، قد انصب على التزام دولي ضروري لحماية المصالح الأساسية للمجتمع الدولي.

وقد رأت لجنة القانون الدولي انه مما يدخل في نطاق الجرائم الدولية، مايلي :

١- الانتهاك الحاد لالتزام دولي ذو أهمية أساسية لحماية حق تقرير المصير، مثل تأسيس أو ابقاء الحكم الاستعماري بالقوة.

٢- الانتهاك الحاد لالتزام دولي ذو أهمية أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مثل شن العدوان.

٣- الانتهاك الحاد لالتزامات دولية ذات نطاق واسع وذات أهمية أساسية لحماية والحفاظ على الجنس الإنساني مثل إبادة الجنس.

وواضح ان أفعال إسرائيل تمثل جرائم دولية، فهي تخالف قانون الاحتلال الحربي وتصادر حق تقرير المصير وتمثل الأفعال التي تمارسها

ضد انتفاضة الحجارة نوعاً من إبادة الجنس .

وقد أدى ذلك بالجمعية العامة إلى أن تكييف الأفعال التي ترتكبها إسرائيل بأنها جرائم دولية .

والواقع أن عرض تصرفات إسرائيل على مدونة قانون نورمبرج وطوكيو، وعلى التقنين الذي أعدته لجنة القانون الدولي عام ١٩٥١ للجرائم ضد الإنسانية، وكذلك ماتقوم بأعداده الآن من تقنين لمختلف الأفعال المسببة للمسؤولية يكشف عن قيام قادة وحكام إسرائيل بارتكاب جرائم ضد السلام وجرائم ضد الإنسانية : تستوجب العقاب الجنائي ، والذي لن يحدث إلا في حالتين :

الحالة الأولى : هي حالة الهزيمة الإسرائيلية من الدول العربية .

والحالة الثانية : هي حالة اصرار المجتمع الدولي على مواجهة التصرفات الإسرائيلية بقوة، وهولن يتأتى إلا إذا حدثت تغيرات هيكلية في بناء هذا المجتمع .

هل نتوقع أن يحدث ذلك في العصور التي نحيهاها؟ نأمل ذلك ، وإلى أن يحين ، فإن أماننا وسائل أخرى يجب الحرص على أن يقوم بها المجتمع الدولي ، خاصة أن الأمم المتحدة قررتها وهي :

- عدم اعتراف المجتمع الدولي بشرعية الآثار التي تنتج عن التصرفات الإسرائيلية .

- عدم تقديم المعونة أو المساعدة التي تمكن إسرائيل من ابقاء الحالات التي نجمت عن جرائمها .

- الانضمام إلى المجتمع الدولي في تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ

الالتزامات الكفيلة بمنع العدوان .

وهي تدابير تحتاج إلى تكاتف دولي وتعاون وثيق بين مختلف القوى والمنظمات الدولية حتى يمكن أن تتحقق .

خاتمة

من الحقائق العلمية التي اثبتتها هذه الدراسة، أن مدينة القدس كان يقطنها جماعات من القبائل التي تنحدر من أصل عربي قبل دخول اليهود فيها في العام الألف قبل الميلاد هم «اليبوسيون». ولم يفلح اليهود في هزيمتهم إلا بعد معارك انتهت بانتصارهم عليهم على يد النبي داود عليه السلام، وتكوينهم أورشليم لتكون دولة لهم بدلاً من مدينة «يبوس» الاسم القديم للقدس.

لكن هذه الدولة لم تلبث طويلاً، إذ سرعان ما دب الخلاف بين أبناء سليمان حيث انقسمت الدولة في عهدهم إلى مملكتين هما مملكة يهودا ومملكة اسرائيل، وتم القضاء عليها بعد ذلك على يد الفرس حيث قتلوا وتم سبيهم وتشتتوا في الأرض، ليكمل القضاء عليهم وتشريد الروم لهم قبل الميلاد لتنتهي إلى الأبد ولم تقم لها قائمة إلا بعد ذلك في العصور الحديثة عام ١٩٤٨.

ومع ذلك فاليهود يبحثون عن موقع الهيكل الذي بناه سليمان ابن داود معبده عليه السلام والذي يعتقد اليهود ان حائطاً منه لايزال باقياً قريباً من المسجد الأقصى، يذهبون يتبركون به ويكون على مجدهم الضائع عنده.

وتمر حضارات العالم المختلفة بهذه المدينة في إطار سيطرتها على الجزء الأكبر الذي توجد فيه وهو بلاد الشام، وعلى الخصوص، اقليم

فلسطين لتشهد سيطرة للحضارة اليونانية ثم الرومانية ونظراً لظهور المسيحية في فلسطين ومولد المسيح قريباً من القدس وبعثه إلى بني إسرائيل ، فقد تقدست هذه المدينة عند أصحاب الديانة المسيحية وخاصة كنيسة القيامة ويقدسون أماكن أخرى عديدة في هذه المدينة

وعندما انتصر المسلمون على الرومان في عام ٦٣٧م حكموا الشام الكبير ومنه القدس لفترة طويلة تمتد حتى عام ١٩١٧ وهو التاريخ الذي انتهى فيه حكمهم لهذه المدينة ، وان بقي شعبهم العربي المسلم هو الساكن وصاحب الحق في السيادة ، لكنه يشهد ظلماً واضطهاداً لم يشهده شعب آخر ، خاصة بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وإصرارها على احتلال القدس واتخاذها عاصمة تزعم انها أبدية وموحدة لدولتها متمسكة بتلك المزاعم الواهية والباطلة والتي لا أساس لها من الصحة كما سبق أنوضحناها في الفصول السابقة .

وتبدأ رحلة الاهتمام للمدينة بثبوت أن الرسول ﷺ قد أسرى به إلى هذه المدينة التي بارك الله ماحولها وكان أن اهتم المسلمون بهذه الرحلة وبنوا لله مساجد معظمها مازال باقية فيه حتى اليوم هذه المقدسات تجعل أهل كل ديانة حريصين عليها وعلى حماية مقدساتهم وممارسة شعائرتهم .

ونستطيع القول بأن هذه المشكلة قد أوجدت مايمكن أن نطلق عليه نحن «القانون الديني للمدينة» وجوهره يكمن في تحقيق حرية التعبير وممارسة الشعائر لأهل كل الديانات وحماية الأماكن المقدسة فيها وأخيراً ، حرية الوصول إلى هذه الأماكن لممارسة الشعائر لأهل كل ديانة .

على أن هذا القانون لا يمنع أن تتقرر السيادة فيها لأصحاب الحق

الشرعي فيها، وان يمكنوا من حكمها مع وضع ضمانات لتحقيق قانون المدينة.

وقد اثبتت الدراسة ان حق السيادة على هذه المدينة محول للعرب المسلمين، للأسباب الآتية :

١- أن السيطرة العربية الإسلامية هي آخر مراحل التواجد القانوني في المدينة إذ قد استمرت منذ عام ٦٣٧ الميلادية وانتهت عملياً في عام ١٩١٧، لكنها لم تنته من الناحية القانونية إذ وضع اقليم فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي استهدف مجرد تدريب المواطنين في المدينة على شؤون الحكم حتى يتحقق لهم الاستقلال، تحت اشراف عصبة الأمم. ولا يمكن القول ان الانتداب قد نقل السيادة من السيادة العربية الإسلامية إلى سيادة أخرى، حيث إن الانتداب وضعاً مؤقتاً لا تأثير له على السيادة الأصلية.

٢- ان فترة حجب السيادة المؤقتة كان يجب أن ينتهي بإعلان الانتداب وضع مؤقت لا تأثير له على السيادة الأصلية. التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي «سوريا- لبنان» لكن الأسف يدعونا إلى تقرير ان فترة الانتداب البريطاني، كانت فترة لضياع الحق العربي بفعل سلطة الانتداب التي ساعدت على حدوث هجرات يهودية إلى فلسطين والقدس من مختلف أنحاء الأرض لم تفلح سلطة الانتداب في وقف صراع نجم بشدة ولايزال بين أصحاب الحق في الاقليم من العرب وبين المنبوذين المستقدمين من شتات الأرض ليكونوا دولة جديدة على حساب أصحاب الحق الشرعي ورغمهم أن السند القانوني لهم تمثل في قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، إلا أن هذا

السند ورغم ما به من عيوب قانونية - لم يحترم منهم لأنه قضى بتخصيص أماكن من فلسطين لإقامة دولة عربية ، كما قضى بتدويل مدينة القدس وقيام إدارة دولية يشرف عليها مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ، ولكن عصابات صهيونية ابتلعت القدس ، وابتلعت أجزاء عديدة من هذه الأرض ، ثم احتلت باقي الأجزاء لتفرض عليها نظاماً بوليسياً ظالماً يصادر حقوق الإنسان ويقيم مستوطنات لتوطين اليهود ولتغيير الطبيعة الديمجرافية لمناطق فلسطين حتى تضيع معالم الحق العربي في المدينة .

٣- تعارض مختلف القوى الدولية هذه السيطرة على أرض وحقوق الآخرين ، وتنادي الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارات صدرت منذ عام ١٩٤٨ ومستمرة حتى الآن بضرورة السماح للعرب الذين فروا من ديارهم نتيجة للاضطهاد الصهيوني بالعودة إلى ديارهم وأموالهم وبضرورة تعويض من لا يرغب في العودة منهم . كما تقرر المنظمة - ومنظمات أخرى عديدة في عالم اليوم - بضرورة نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وهي حق تقرير المصير والاستقلال وتكوين دولة على ما بقي من أرض فلسطين ، بعبارة أخرى ، أحياء قرار التقسيم . وبالنسبة لمدينة القدس فإن القوى الدولية ترى جعل الجزء الشرقي منها والذي يحتوي المقدسات العربية الإسلامية ، عاصمة للدولة الفلسطينية التي يجب أن توجد وتعارض الأمم المتحدة ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير طبيعة هذه المدينة وتهويدها ، بقرارات حاسمة تبطل أية تدابير من هذا القبيل بما في ذلك تدبير اعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل «القانون الأساس» .

وانتهت هذه الدراسة إلى أن إسرائيل تأتي بأفعال تنتهك بها الحقوق العربية والإسلامية في مدينة القدس وفي كل فلسطين . هذه الأفعال

سجلتها لجان دولية عديدة وانتهت فيها إلى أن بعض ماتأته يمثل جرائم دولية ينبغي مؤاخذه من يرتكبها من المسؤولين وغير المسؤولين الإسرائيليين .

وفي إطار قواعد المسؤولية الدولية بحثنا كيف تتحقق هذه المسؤولية وتوافر عناصرها في حالة إسرائيل ، كما بحثنا الواجبات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة وذلك حتى يأتي يوم الخلاص .

وبعد ، فهل هناك يوم للخلاص ؟

إن القانون يحتاج إلى القوة ، فالقوة تكفل الحق وتحميه وطالما نحن في حالة الضعف التي نعرفها ، فلن نستطيع أن نحقق أحكام القانون في المسؤولية ، ولن نستطيع أن نمسك بتلابيب المجرم وان نحاكمه وننزل به العقاب طالما أننا حتى الآن لم نصل إلى مرحلة التنظيم الدولي الذي يكفل عقاب المعتدي .

فأين نحن الآن من هذا اليوم الذي نتظره ؟ إن المسافة شاسعة ، ولكن العنصر الايجابي في قضيتنا هو الصحوة الفلسطينية الإسلامية التي بدأت في الستينات وتستمر بقوة في هذه الآونة والتي أقضت مضجع المستعمر الصهيوني ، وجعلته يفكر في مدى قدرته على الاستمرار في حجب الحق عن أهله وقمع انتفاضة شعب بات يبحث عن حقه ويطالب المحتل والمجتمع الدولي بالنظر في المأساة التي يعيشها .

إن هذه الثورة يجب أن تستمر ويجب أن يخططها المجتمع العربي الذي تربطه روابط الأخوة والمصير المشترك مع الشعب الفلسطيني بالقدرة على الاستمرار حتى تتحقق الآمال القريبة وهي إنشاء الوطن

الفلسطيني على ما بقي من الأراضي الفلسطينية، أي الضفة والقطاع، والآمال البعيدة وهي استرداد الأرض السليبة في كل فلسطين. وقيام الدولة العربية الإسلامية التي تمتد من المحيط إلى الخليج. فهل نحن نحلم؟

ان الاحلام الحقة تتحقق في الواقع، والمهم السعي والاستعداد القوي لتحقيقها.

الدكتور

جعفر عبدالسلام

أستاذ ورئيس قسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد : مدينة القدس عبر التاريخ	٧

الفصل الأول:

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي ...	١٥
القدس تحت سيطرة العبرانيين	١٩
القدس تحت السيطرة الرومانية	٢٢

الفصل الثاني:

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس بعد الاحتلال الإسرائيلي ...	٢٧
فلسطين تحت الانتداب	٢٩
تخطيط المدينة	٣٠
المؤسسات اليهودية في القدس	٣٢
مركز القدس في إطار قرار تقسيم فلسطين	٣٥
فكرة تدويل القدس وضم القدس لإسرائيل	٢٩

الفصل الثالث:

الحماية القانونية للمقدسات الدينية في ظل القانون الدولي ...	٤١
حماية الأماكن المقدسة في وقت الحرب	٤٧
كيفية حماية الأماكن المقدسة في مدينة القدس	٥٠
تأولاً حرية ممارسة ممارسة الشعائر لأتباع الأديان الثلاثة ...	٥٠

٥٣	ثانياً: حرية الوصول إلى أماكن إقامة الشعائر.....
٥٣	ثالثاً: الحفاظ على الأماكن المقدسة.....

الفصل الرابع:

٥٥	التأثيرات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس.....
٥٩	موقف مصر من مشكلة التوفيق بين السيادة والقداسة.....
٦١	موقف القوى العربية والإسلامية.....
٦٥	الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من القدس.....
٦٩	موقف الأمم المتحدة من المشكلة.....

الفصل الخامس:

٧١	السياسات الإسرائيلية لتغيير معالم القدس والمسؤولية الدولية.....
٧٤	صور التعدي على النظام الخاص لمدينة القدس.....
٧٤	أولاً: التعدي على حقوق الإنسان وحرية.....
٧٦	ثانياً: التعدي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.....
٧٧	ثالثاً: تغيير معالم القدس.....
٨١	رابعاً: التعدي على النظام القانوني للقدس.....
٨٣	القانون الدولي والمسؤولية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي.....
٨٥	المخالفات الإسرائيلية على ضوء قواعد المسؤولية.....
٨٥	الأضرار بشخص قانوني دولي.....
٨٧	انتساب الفعل إلى الدولة.....
٨٩	درجة المسؤولية والتدابير الدولية لمواجهة.....
٩٢	خاتمة.....

صدر من هذه السلسلة

- ١ - تأملات في سورة الفاتحة ----- الدكتور حسن باجودة
- ٢ - الجهاد في الاسلام مراتبه ومطالبه ----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ٣ - الرسول في كتابات المستشرقين ----- الأستاذ نذير حمدان
- ٤ - الاسلام الفاتح ----- الدكتور حسين مؤنس
- ٥ - وسائل مقاومة الغزو الفكري ----- الدكتور حسان محمد مرزوق
- ٦ - السيرة النبوية في القرآن ----- الدكتور عبد الصبور مرزوق
- ٧ - التخطيط للدعوة الاسلامية ----- الدكتور محمد علي جريشة
- ٨ - صناعة الكتابة وتطورها في العصور الاسلامية ----- الدكتور أحمد السيد دراج
- ٩ - التوعية الشاملة في الحج ----- الأستاذ عبد الله بوقس
- ١٠ - الفقه الاسلامي آفاقه وتطوره ----- الدكتور عباس حسن محمد
- ١١ - لمحات نفسية في القرآن الكريم ----- د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢ - السنة في مواجهة الأباطيل ----- الأستاذ محمد طاهر حكيم
- ١٣ - مولود على الفطرة ----- الأستاذ حسين أحمد حسون
- ١٤ - دور المسجد في الاسلام ----- الأستاذ محمد علي مختار
- ١٥ - تاريخ القرآن الكريم ----- الدكتور محمد سالم محيسن
- ١٦ - البيئة الادارية في الجاهلية وصدر الاسلام ----- الأستاذ محمد محمود فرغلي
- ١٧ - حقوق المرأة في الإسلام ----- د. محمد الصادق عفيفي
- ١٨ - القرآن لكريم كتاب أحكمت آياته [١] ----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ١٩ - القراءات أحكامها ومصادرها ----- د. شعبان محمد اسماعيل
- ٢٠ - المعاملات في الشريعة الاسلامية ----- الدكتور عبد الستار السعيد
- ٢١ - الزكاة فلسفتها وأحكامها ----- الدكتور علي محمد العماري
- ٢٢ - حقيقة الانسان بين القرآن وتصور العلوم ----- الدكتور أبو اليزيد العجمي
- ٢٣ - الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا ----- الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤ - الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ----- الدكتور عدنان محمد وزان
- ٢٥ - الإسلام والحركات الهدامة ----- معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦ - تربية النشء في ظل الاسلام ----- الدكتور محمد محمود عمارة
- ٢٧ - مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي ----- د. محمد شوقي الفنجري
- ٢٨ - وحي الله ----- د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩ - حقوق الانسان وواجباته في القرآن ----- حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠ - المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية ----- الأستاذ محمد عمر القصار
- ٣١ - القرآن كتاب أحكمت آياته [٢] ----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ٣٢ - الدعوة في الاسلام عقيدة ومنهج ----- الدكتور السيد رزق الطويل
- ٣٣ - الاعلام في المجتمع الاسلامي ----- الأستاذ حامد عبد الواحد

- ٣٤- الالتزام الديني منهج وسط ----- عبد الرحمن حسن حبيكة الميداني
- ٣٥- التربية النفسية في المنهج الاسلامي ----- الدكتور حسن الشرقاوي
- ٣٦- الاسلام والعلاقات الدولية ----- د. محمد الصادق عفيفي
- ٣٧- العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية ----- اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
- ٣٨- معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها ----- الدكتور محمود محمد بابلي
- ٣٩- النهج الحديث في مختصر علوم الحديث -- الدكتور علي محمد نصر
- ٤٠- من التراث الاقتصادي للمسلمين ----- د. محمد رفعت العوضي
- ٤١- المفاهيم الاقتصادية في الاسلام ----- د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
- ٤٢- الأقليات المسلمة في أفريقيا ----- الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- ٤٣- الأقليات المسلمة في أوروبا ----- الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- ٤٤- الأقليات المسلمة في الأمريكتين ----- الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- ٤٥- الطريق إلى النصر ----- الأستاذ محمد عبد الله فودة
- ٤٦- الاسلام دعوة حق ----- الدكتور السيد رزق الطويل
- ٤٧- الاسلام والنظر في آيات الله الكونية ----- د. محمد عبد الله الشرقاوي
- ٤٨- دحض مفتريات ----- د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
- ٤٩- المجاهدون في فطان ----- الأستاذ محمد ضياء شهاب
- ٥٠- معجزة خلق الانسان ----- د. نبيه عبد الرحمن عثمان
- ٥١- مفهوم القيادة في إطار العقيدة الاسلامية -- سيد عبد الحميد مرسى
- ٥٢- ما يختلف فيه الاسلام عن الفكر الغربي والماركسي ----- الأستاذ أنور الجندي
- ٥٣- الشورى سلوك والتزام ----- لدكتور محمود محمد بابلي
- ٥٤- الصبر في ضوء الكتاب والسنة ----- أسماء عمر فدعق
- ٥٥- مدخل إلى تحصين الأمة ----- الدكتور أحمد محمد الخراط
- ٥٦- القرآن كتاب أحكمت آياته [٣] ----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ٥٧- كيف تكون خطيباً ----- الشيخ عبد الرحمن خلف
- ٥٨- الزواج بغير المسلمين ----- الشيخ حسن خالد
- ٥٩- نظرات في قصص القرآن ----- محمد قطب عبد العال
- ٦٠- اللسان العربي والاسلامي معاً في مواجهة التحديات ----- الدكتور السيد رزق الطويل
- ٦١- بين علم آدم والعلم الحديث ----- الأستاذ محمد شهاب الدين الندوي
- ٦٢- المجتمع الاسلامي وحقوق الانسان ----- د. محمد الصادق عفيفي
- ٦٣- من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢] ----- الدكتور رفعت العوضي
- ٦٤- تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد ----- الأستاذ عبد الرحمن حسن حبيكة
- ٦٥- لماذا وكيف أسلمت [١] ----- الشهيد أحمد سامي عبد الله
- ٦٦- أصلح الأديان عقيدة وشريعة ----- الأستاذ عبد الغفور عطار
- ٦٧- العدل والتسامح الاسلامي ----- الأستاذ أحمد المخزنجي
- ٦٨- القرآن كتاب أحكمت آياته [٤] ----- الأستاذ أحمد محمد جمال

- ٦٩- الحريات والحقوق الاسلامية----- محمد رجاء حنفي عبد المتجلى
- ٧٠- الانسان الروح والعقل والنفس----- د. نبيه عبد الرحمن عثمان
- ٧١- كتاب موقف الجمهوريين من السنة النبوية الدكتور شوقي بشير
- ٧٢- الاسلام وغزو الفضاء----- الشيخ محمد سويد
- ٧٣- تأملات قرآنية----- الدكتورة عصمة الدين كركر
- ٧٤- الماسونية سرطان الأمم----- الأستاذ أبو إسلام أحمد عبد الله
- ٧٥- المرأة بين الجاهلية والاسلام----- الأستاذ سعد صادق محمد
- ٧٦- استخلاف آدم عليه السلام----- الدكتور علي محمد نصر
- ٧٧- نظرات في قصص القرآن [٢]----- محمد قطب عبد العال
- ٧٨- لماذا وكيف أسلمت [٢]----- الشهيد أحمد سامي عبد الله
- ٧٩- كيف ندرس القرآن لأبنائنا----- الأستاذ سراج محمد وزان
- ٨٠- الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ----- الشيخ أبو الحسن الندوي
- ٨١- كيف بدأ الخلق----- الأستاذ عيسى العرباوي
- ٨٢- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول]----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ٨٣- المرأة المسلمة بين نظرتين----- الأستاذ صالح محمد جمال
- ٨٤- المبادئ الاجتماعية في الاسلام----- محمد رجاء حنفي عبد المتجلى
- ٨٥- التآمر الصهيوني الصليبي على الاسلام----- د. ابراهيم حمدان علي
- ٨٦- الحقوق المتقابلة----- د. عبد الله محمد سعيد
- ٨٧- من حديث القرآن على الانسان----- د. علي محمد حسن العماري
- ٨٨- نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة----- محمد الحسين أبو سم
- ٨٩- أسلوب جديد في حرب الاسلام----- جمعان عايش الزهراني
- ٩٠- القضاء في الاسلام----- سليمان محمد العيضي
- ٩١- دولة الباطل في فلسطين----- الشيخ القاضي محمد سويد
- ٩٢- المنظور الاسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل----- د. حلمي عبد المنعم جابر
- ٩٣- التهجير الصيني في تركستان الشرقية----- رحمة الله رحمتي
- ٩٤- الفطرة وقيمة العمل في الاسلام----- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
- ٩٥- أوصيكم بالشباب خيراً----- الأستاذ أحمد محمد جمال
- ٩٦- المسلمون في دوائر النسيان----- أسماء أبو بكر محمد
- ٩٧- من خصائص الاعلام الاسلامي----- محمد خير رمضان يوسف
- ٩٨- الحرية الاقتصادية في الاسلام----- د. محمود محمد بابلي
- ٩٩- من جماليات التصوير في القرآن الكريم----- الأستاذ محمد قطب عبد العال
- ١٠٠- مواقف من سيرة الرسول----- الأستاذ محمد الأمين
- ١٠١- اللسان العربي بين الانحسار والانتشار----- الأستاذ محمد حسنين خلاف
- ١٠٢- اخطار حول الاسلام----- الأستاذ هاشم عقيل عزوز
- ١٠٣- صلاة الجماعة----- د. عبد الله محمد سعيد

- ١٠٤- المستشرقون والقرآن ----- د. اسماعيل سالم عبد العال
 - ١٠٥- مستقبل الاسلام بعد سقوط الشيوعية ---- الأستاذ أنور الجندي
 - ١٠٦- الاقتصاد الاسلامي هو البديل ----- د. شوقي أحمد دنيا
 - ١٠٧- توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ عبد المجيد أحمد منصور
 - ١٠٨- المخدرات مضارها على الدين والدنيا ---- الدكتور ياسين الخطيب
 - ١٠٩- في ظلال سيرة الرسول ﷺ ----- الأستاذ أحمد المخزنجي
 - ١١- أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ---- محمود محمد كمال عبد المطلب
 - ١١١- زينة المرأة بين الإباحة والتحريم ----- د. حياة محمد علي عثمان خفاجي
 - ١١٢- التربية الاسلامية كيف نربغها لأبنائنا --- د. سراج محمد عبد العزيز وزان
 - ١١٣- النموذج العصري للجهاد الأفغاني ---- عبد رب الرسول سياف
 - ١١٤- المسلمون حديث ذو شجون----- الأستاذ أحمد محمد جمال
 - ١١٥- الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم ناصر عبد الله العمار
 - ١١٦- المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات -- نورالاسلام بن جعفر علي آل فايز
 - ١١٧- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم د. جابر المتولي تميمية
 - ١١٨- اللباس في الاسلام ----- أحمد بن محمد المهدي
 - ١١٩- أسس النظام المالي في الاسلام----- الأستاذ محمد أبو الليث
 - ١٢- المستشرقون والقرآن [٢] ----- د. اسماعيل سالم عبد العال
 - ١٢١- الإسلام هو الحل القاضي الشيخ محمد سويد
 - ١٢٢- نظرات في قصص القرآن الأستاذ محمد قطب عبد العال
 - ١٢٣- من حصاد الفكر الإسلامي د. محمد محي الدين سالم
 - ١٢٤- خواطر اسلامية الأستاذ ساري محمد الزهراني
 - ١٢٥- الإسلام ومكافحة المخدرات الأستاذ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
 - ١٢٦- د روس تربوية نبوية الأستاذ صالح أبو عراد الشهري
 - ١٢٧- الشباب المسلم بين تجربة الماضي وافاق المستقبل د. عبد الحليم عويس
 - ١٢٨- من سمات الأدب الإسلامي د. مصطفى عبد الواحد
 - ١٢٩- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول] الأستاذ أحمد محمد جمال
 - ١٣٠- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني] الأستاذ أحمد محمد جمال
 - ١٣١- المسجد البابر قضية لا تنسى عبد الباسط عز الدين
 - ١٣٢- التدريس في مدرسة النبوة د. سراج عبد العزيز الوزان
 - ١٣٣- الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديث الأستاذ ابراهيم اسماعيل
 - ١٣٤- تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام د. حسن محمد باجودة
 - ١٣٥- منهج الداعية الأستاذ أحمد أبو زيد
 - ١٣٦- في جنوب الصين الشيخ محمد بن ناصر العبودي
 - ١٣٧- التنمية والبيئة دراسة مقارنة د. شوقي أحمد دنيا
 - ١٣٨- الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل د. محمود محمد بابلي

- ١٣٩ - سقوط الأيديولوجيات
 ١٤٠ - الطفل في الإسلام
 ١٤١ - التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها
 ١٤٢ - لمحات من الطب الإسلامي
 ١٤٣ - الإسلام والمسلمون في البانيا
 ١٤٤ - أحمد محمد جمال (رحمه الله)
 ١٤٥ - الهجوم على الإسلام
 ١٤٦ - الإسلام والنظام العالمي الجديد
 ١٤٧ - من جماليات التصوير في القرآن الكريم
 ١٤٨ - الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي
 ١٤٩ - الماسونية والمرأة
 ١٥٠ - جوانب من عظمة الإسلام
 ١٥١ - الأسرة المسلمة
 ١٥٢ - حرب القوقاز الأولى
 ١٥٣ - المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن
 والسنة النبوية - الجزء الثاني
 ١٥٤ - المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم
 في مقاومة الغزو الروسي
 ١٥٥ - القدس في ضمير العالم الإسلامي
 ١٥٦ - الطريق إلى الوحدة الإسلامية
- الأستاذ أنور الجندي
 الأستاذ محمود الشرقاوي
 فتحي بن عبد الفضيل بن علي
 د. حياة محمد علي جفاجي
 د. السيد محمد يونس
 مجموعة من الأساتذة الكتاب
 الأستاذ أحمد أبو زيد
 د. حامد أحمد الرفاعي
 محمد قطب عبد العال
 زيد بن محمد الرماني
 جمعان بن عايض الزهراني
 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
 د. حسن محمد باجودة
 د. أحمد موسى الشيشاني
 زيد بن محمد الرماني
 الدكتور السيد محمد يونس
 اعداد مجموعة من الباحثين
 اعداد مجموعة من الباحثين

هذا الكتاب

استولت السلطات الإسرائيلية على مدينة القدس كاملة في حربها مع الدول العربية سنة ١٩٦٧ إلى جانب أراضي الضفة الغربية وسيناء والجولان.. وكانت هذه الحرب الخاسرة والتي زعم قوادها بأنهم يملكون قوات ضاربة ستقذف بإسرائيل وقواتها في البحر...

وصدقت الأمة العربية هذه الحكاية وكانت المأساة الفاجعة ليس في خسارة الحرب بل أيضاً في احتلال إسرائيل الكامل للقدس... ولا يمكن أن تنسى الذاكرة العربية صيحات جنود إسرائيل على أبواب المسجد الأقصى (محمد مات خلف بنات). تلك إهانة لا تمحي وعار لا ينسى؟

القدس بالنسبة للعرب والأمة الإسلامية قضية أساسية وإن تجاهل أهميتها بعض العرب فلا يمكن أن يساوم عليها المسلمون وبقية العرب الشرفاء لأنها جزء أساسي من تاريخهم وتراثهم الديني والوطني فجدورهم ضاربة في أعماق تاريخ هذه المدينة التي بناها العرب وهذه حقيقة .. وعمرها المسلمون .. هذا تاريخ . امتزج فيه التراب بالدم بالبناء .. وبالتالي مهما إدعى اليهود بأن القدس عاصمتهم فإن هذا الادعاء زيف وبهتان .

لقد قال اليهود إنهم سيدعون إلى احتفال عالمي في القدس بمناسبة مرور ثلاث آلاف سنة على تاريخهم فيها وهذه أكذوبة أخرى ! ومهما حاولوا أو نشطوا في ترويجها فهي أكذوبة أيضاً، صحيح أن بعض قوى العالم المسيحي وغيره تؤيدهم.. لكن هناك عدداً من الحكماء لا يمكن أن يقبلوا استمرار هذا الزيف لأهم مدينة تاريخها الحضاري والديني والثقافي معروف وموثق في المراجع والمصادر التاريخية والأثرية المشهودة .

وهذا الكتاب إضافة توضح أن القانون يقول ماذا؟ وهو عندما يتحدث لا يخطيء (القدس عربية إسلامية وستبقى كذلك) والحمد لله رب العالمين.

محمد محمود حافظ

الرقم الدولي المعياري
ISSN ٩٩٦٠-٢٤٣٤